عنف المستوطنين وانتهاكاتهم للمقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

«2009-2013»

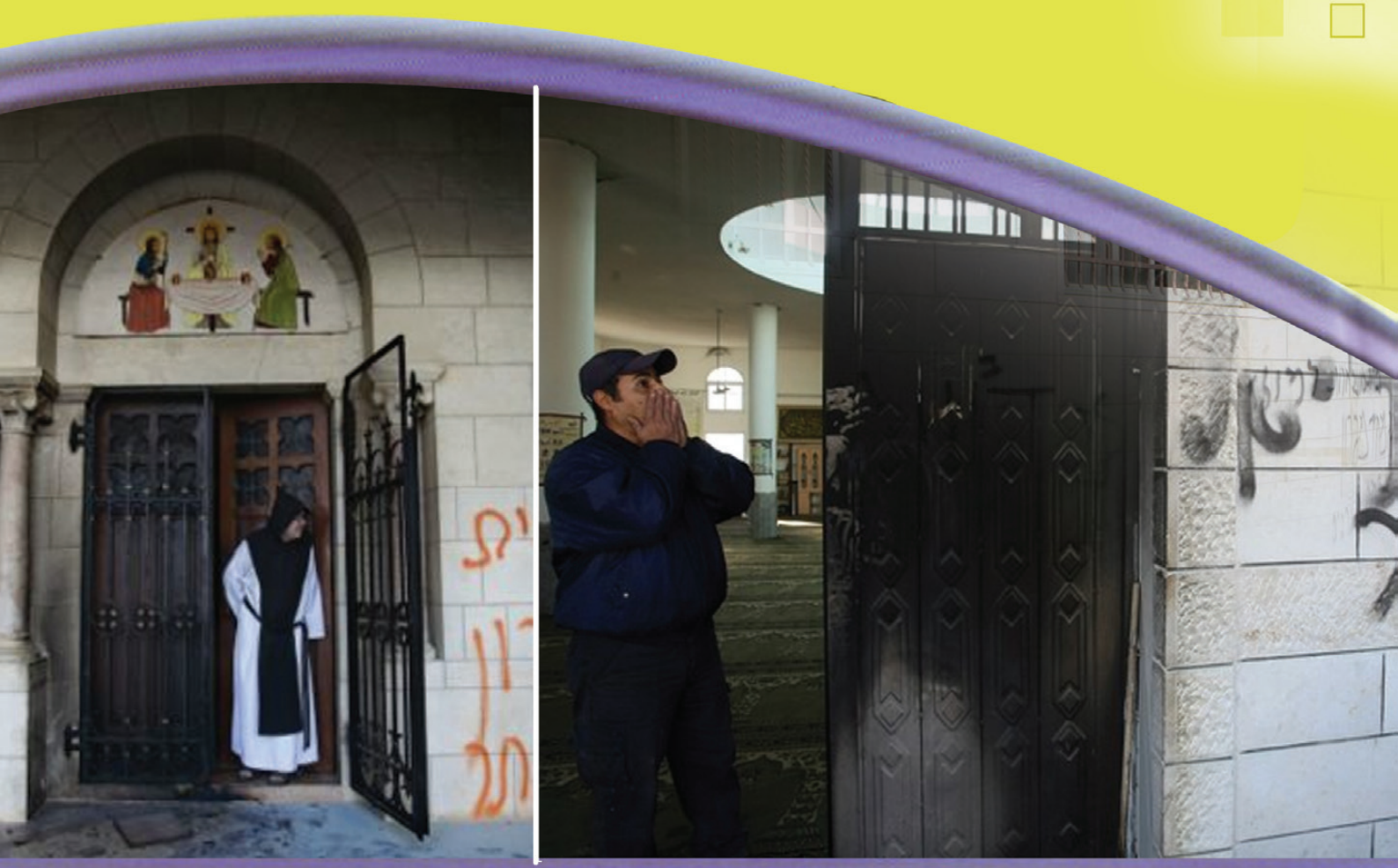

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)
Palestinian Association for Human Rights (Witness)

CPDS
مركز الدراسات السياسية والتنموية

MENSCHEN FREUNDE INTERNATIONAL
VEREIN FÜR MENSCHENRECHTE
M.F.I
أصدقاء الإنسان الدولية

عنف المستوطنين وانتهاكاتهم للمقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

«2013-2009»

أصدقاء الإنسان الدولية

Darwingasse 12/2/Ro1, 1020
Vienna, Austria
Tel : 0043 650 8091411
Fax: 0043 1 9466177
www.friendsofhumanity.info
mfi.info@chello.at

Centre of Political and Development Studies CPDS
غزة الرمال، برج نعمه، الطابق الثامن، بجوار مسجد الكنز
Telfax: 2843930
www.cpds.ps - info@cpds.ps
www.facebook.com/cpdsgaza

لبنان، بيروت، كرونيش المزرعة
ريفيير سنتر، الطابق العاشر،
هاتف وفاكس: 01308013
خلوي: 70142893
www.pahrw.org
pahrw@pahrw.org
https://www.facebook.com/witness.hokook

عنف المستوطنين وانتهاكاتهم للمقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 «2009-2013»

يتناول هذا التقرير عنف أكثر المنظمات الصهيونية تطرفاً، يبحث في وسائلها وأدواتها، والجهات الداعمة لها سواء من قبل المستوى الرسمي وغير الرسمي، والآثار الفادحة المترتبة على ذلك، ومدى التزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمسؤولياتها كقوة احتلال ملزمة بالدفاع عن السكان الفلسطينيين وحمايتهم.

وسيجيب التقرير عن السؤال الرئيس والمتمثل بـ: ما هو الدور العنيف الذي يقوم به المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي المحتلة؟ يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما خلفيات المستوطنين الذين يمارسون العنف ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية؟
- ما المنظمات والجمعيات الاستيطانية التي تشجع على العنف وتمارسه بحق السكان الآمنين؟
- ما أشكال العنف الممارس من قبل المستوطنين؟
- ما مدى تورط الدولة وأجهزتها الرسمية في التغطية على عنف المستوطنين؟
- ما الآثار المترتبة على اعتداءات المستوطنين؟
- ما مدى مسؤولة دولة الاحتلال عن حماية المدنيين الفلسطينيين كقوة احتلال مسؤولة أمام القانون الدولي؟

<u>وينطلق هذا التقرير من فرضيات أهمها:</u>

- هناك توزيع أدوار بين الدولة من جهة والمستوطنين من جهة ثانية في القيام بأعمال العنف والعدوان.
- عنف المستوطنين هو أداة للسيطرة على مزيد من الأراضي وتهجير السكان الفلسطينيين.
- يتم استعمال المستوطنين حين تعجز قوات الاحتلال عن تنفيذ المهمة.
- المجتمع الدولي متواطئ أمام جرائم الاحتلال ومستوطنيه.

مقدمة:

يُعدّ الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة سياسةً استعمارية استيطانية مركزيّةً ثابتة ومتعدّدة الوظائف، تسعى «إسرائيل» من خلالها إلى تحقيق ما لم تحقّقه في حروبها عامي 1948 و1967، وذلك من خلال مراكمة الحقائق الاستيطانية على الأرض، وصولاً إلى فرض السيطرة السياسية الكاملة على الأرض.

منذ سنة1967 ، والحكومات الإسرائيلية تقود صراحة عملية التخطيط للمستوطنات وتشييدها وتطويرها أو تدعيمها أو تشجيعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشارك في ذلك بصورة مباشرة عن طريق إنشاء هياكل حكومية وتنفيذ تدابير محددة، تشمل: تشييد البنية التحتية، واستقدام المهاجرين اليهود من كافة أوطانهم الأم، ورعاية الأنشطة الاقتصادية، ودعم المستوطنات عن طريق تقديم خدمات عامة والقيام بمشاريع تنموية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، الخاصة والعامة، ومصادرة الأراضي الفلسطينية بالقوة أو من خلال تغيير البنية القانونية لحيازة وتملك الأراضي، أو من خلال الأوامر العسكرية، وغيرها من الدعاوى والحجج والذرائع، مثل السيطرة على منطقة ما بحجة "الاحتياجات العسكرية، أو "المصلحة العامة"، أو إعلان منطقة ما "منطقة عسكرية"[1].

وعلى الرغم من عدم الإشارة الصريحة للميزانيات المخصصة للمستوطنات في الميزانية العامة، إلا أنه يخصص ميزانيات خفية لها، في عملية يصفها الرئيس السابق للجنة الخدمة المدنية الإسرائيلية إسحاق غانور (1994–1996) بأنها في سنة 2007 "سرية جزئياً"، وفي سنة 2011 بأنها "أداة سياسية". وقد تذبذبت على مر السنين الاستثمارات الحكومية، باستبعاد المصروفات العسكرية، وشهدت ذروة تُقدَّر بمبلغ 7,958 مليون دولار في عام 2005[2]، وتقوم أيضاً منظمات شبه حكومية مموَّلة من الحكومة، من بينها المنظمة الصهيونية العالمية، بتقديم أموال للمستوطنات.

وقد أقيم نظام حكومي لتقديم الإعانات والحوافز بغية تشجيع المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" على الانتقال إلى المستوطنات ودعمها اقتصادياً، من خلال إعلان المستوطنات "منطقة ذات أولوية وطنية"، وهو ما يعنى تقديم إعانات للمستوطنين في مجالي الإسكان والتعليم، وتقديم حوافز مباشرة للقطاعات الصناعية والزراعية والسياحية[3].

ونتيجة لهذا الدعم وتلك التسهيلات، ووفقاً لمعطيات السجل السكاني الإسرائيلي، فإنه في نهاية سنة 2013 بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية نحو 375 ألفاً، بينهم 15,400

انتقلوا للسكن في المستوطنات خلال سنة 2013. وتعني هذه المعطيات أن نسبة الزيادة السكانية في المستوطنات بلغت 4.3%، بينما هي 1.9% دخل الخط الأخضر. كما ارتفع عدد المستوطنين في الكتل الاستيطانية، مثل "غوش عتسيون" و"حاضن القدس" و"أريئيل"، بحوالي 10,500 مستوطن جديد خلال سنة 2013، ليصل عددهم إلى 231,600 مستوطن. وانتقل خمسة آلاف إسرائيلي للسكن في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، التي وصل عدد المستوطنين فيها إلى 143 ألف مستوطن. وهذه المعطيات لا تشمل قرابة مئتي ألف يسكنون في المستوطنات في شرقي القدس[4].

يشار هنا إلى أن الزيادة في عدد المستوطنين طال المستوطنات الصغيرة التي لا تحسب عادة كجزء من الكتل الاستيطانية الكبرى، وهو على ما يبدو محاولة استباقية تستهدف مراكمة حقائق استيطانية على الأرض تستبق أي اتفاق سياسي مستقبلي حول المستوطنات ومصيرها في الضفة الغربية.

ومنذ تسلّم بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيليّة في آذار / مارس 2009، وهي الحكومة التي ضمّت أحزابا من أقصى اليمين الإسرائيليّ المتطرّف جعلتها «حكومة مستوطنين» بامتياز، ازدادت معها وتيرة الاستيطان على نحو غير مسبوق[5]، وصفه مقرر الأمم المتحدة لحقوق الانسان في فلسطين ريتشارد فولك بأنه «تطهير عرقي»[6]، مستغلة انشغال العالم بتداعيات الربيع العربي، وعجز القيادات الفلسطينية عن اتخاذ أي خطوة نضالية ممكنة[7] .

تسعى هذه الموجة من التمدد الاستيطانيّ – والتي هي جزءٌ من استراتيجية إسرائيليّة شاملة تجاه الضفّة الغربيّة – إلى حشر الفلسطينيّين في حدود مدنهم وقراهم فيما يطلق عليه منطقتي (أ) و (ب) بحسب اتفاقية أوسلو، وسلخ أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربيّة عنهم (وهي المشمولة في المنطقة ج). وهناك العديد من المؤشرات المقلقة للغاية والتي تؤكد سعي «إسرائيل» للتعامل مع الضفّة الفلسطينيّة بشكل عام والمنطقة (ج) بشكل خاص ليس كمنطقة تحت احتلال، وإنما كمنطقة إسرائيليّة بحكم الأمر الواقع. ومن هذه المؤشرات:

1. سيطرة الاحتلال على المنطقة المصنفة (ج) والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية المحتلة (ما يقارب من 3.3 ملايين دونم)[8] ، وتحويل ملكية أكثر من تسعمئة ألف دونم في الضفة الغربيّة إلى أراضي دولة تابعة لـ»الإدارة المدنية» الإسرائيلية، كاحتياط استراتيجي للاستيطان الإسرائيلي المستقبلي[9] . علماً بأن منطقة (ج) يعيش فيها ما يقارب 180,000 فلسطيني، ويوجد فيها احتياطي الأراضي المركزي لأغراض الإسكان والتطوير لجميع بلدات الضفة الغربية. وفي قرابة 70%

من أراضي منطقة (ج) يُمنع الفلسطينيين من البناء والتطوير بمسوغات مختلفة، مثل الزعم بأنها "أراضي دولة" أو "مناطق عسكرية مغلقة". كما أن سياسة التخطيط والبناء التي وضعتها السلطات على مر السنين تتجاهل بشكل شبه كلي احتياجات السكان[10]، وتواصل السعي لطردهم أو تقليل أعدادهم من خلال قرارات الهدم والمنع، مثل قرار هدم ثماني قرى فلسطينية بقرار من وزير الدفاع الإسرائيليّ إيهود براك[11]، وهدم 52 بيتاً في قرية سوسيا الفلسطينية[12].

2. سيطرة الاحتلال على 10% من مساحة الضفة الغربية، على أنها "محميات طبيعية إسرائيلية"[13].

3. إغلاق 48% من مساحة الضفة أمام الفلسطينيين لتقاطعها مع مناطق عسكرية إسرائيلية[14]. علماً بأن المستوطنات تمثل قواعد عسكرية وأمنية متقدمة لتنفيذ سياسات الاحتلال.

4. منح "الإدارة المدنية" الإسرائيلية المستوطنين الإسرائيليين "حق" شق الطرق للحفاظ على "أراضي الدولة"، من دون العودة إلى مؤسسات الحكم الإسرائيليّة[15].

5. تخصيص 43% من مساحة الضفة الغربية المحتلة لمجالس الإستيطان المحلية والإقليمية الإسرائيلية بشكل حصري، بينما يحرم الفلسطيني منها[16].

6. سعي الحكومة الإسرائيليّة إلى "شرعنة" البؤر الاستيطانيّة بتشكيلها "لجنة فحص البناء في يهودا والسامرة"، بغرض ترخيص وشرعنة وتسهيل عملية الاستيطان في الضفة الغربية [17].

انتماءات المستوطنين وخلفياتهم السياسية والأيديولوجية:

يتوزع ولاء المستوطنين على الخارطة السياسية والدينية في "إسرائيل"، وخاصة في الضفة الغربية، ويجدر التمييز بين فئات المستوطنين، فهم ليسوا مجموعة متجانسة، عكس ما يشاع عنهم، فمنهم العلماني ومنهم المتدين، وبعضهم جاء واستوطن لأسباب قومية–دينية، في حين أن نقطة الجذب بالنسبة للبعض الآخر إنما هي التسهيلات والحوافز الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية، والمتمثلة في قائمة من التخفيضات الضريبية والقروض الميسرة والتسهيلات في البناء والصناعة والسياحة والتعليم وغيرها[18].

والمستوطنون في غالبيتهم متطرفون بغض النظر على خلفياتهم، وعلى الرغم من أنهم ليسوا جماعة واحدة، إلا أن استيطانهم ارتبط بعقائد متطرفة وأهداف قومية–دينية، تدعو إلى طرد الفلسطينيين، كما يفعل ذلك رؤساء بارزون للمعاهد التوراتية العسكرية، حين يزعمون بأن «تحرير» الأرض واجب شرعي، يجب السعي إليه بكافة الوسائل، من بينها القوة، كما يطالب كبار حاخامات اليهود بطرد الفلسطينيين عما يسمونه «أرض إسرائيل الكبرى»[19]. لذا فإنه يتم النظر إلى النشاط الاستيطاني على أنه «تحرير للأرض» من الفلسطينيين، وأن ذلك يجب أن يتم دون هوادة[20]. وقد قدم هؤلاء المستوطنين أنفسهم على أنهم حملة وحماة المشروع الصهيوني، وأنهم يقومون بدور طليعي في فرض السيطرة على ما يسمونه «إسرائيل الكبرى»[21].

ويمكن تقسيم المستوطنين بصورة عامة إلى ثلاث فئات، أما الفئة الأولى فهي تخص أولئك المستوطنين الذين تتعلق أسبابهم بجودة الحياة، ويتواجدون في المستوطنات القريبة من القدس وتل أبيب، أما الفئة الثانية فتضم اليهود المتدينين المتشددين الذين يشكلون أكثر من 25 في المائة من المستوطنين[22]، ويعيشون في مستوطنات منعزلة بدرجة كبيرة عن باقي الإسرائيليين؛ ويبدو أيضاً أن اليهود المتدينين المتشددين تحركهم بواعث اقتصادية واعتبارات السكن الأرخص ويعيشون بصورة عامة في مستوطنات تقع بالقرب من الخط الأخضر، كما توجد فئة ثالثة يبدو أن بواعثها هي الأيديولوجيات السياسية والدينية، ويرفعون شعار "الاستيطان في كل أرض إسرائيل الكاملة"؛ وهم يعيشون في الجزء الأوسط من الضفة الغربية، وبالقرب من التجمعات الفلسطينية.

وبالنظر إلى التركيبة الفكرية والأيديولوجية لهؤلاء المستوطنين، كما وردت في تقرير لحركة السلام الآن، فقد جاءت على النحو التالي:[23]

نوع المستوطنين	عددهم (بالألف)	نسبتهم
أيديولوجي	122.5	38.9%
أيديولوجي متشدد	2.72	0.9%
علماني	97.9	31.1%
متطرف ديني	91.85	29.1%

من خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق يتضح حجم التطرف الذي تتصف بها التركيبة الأيديولوجية للمستوطنين حيث أن 40% من هؤلاء المستوطنين يندرجون تحت فئة أيديولوجيين وأيديولوجيين متطرفين وهم مستوطنون يتبعون لأحزاب صهيونية متطرفة مثل الليكود وإسرائيل بيتنا وغيرها، كما يوضح الجدول أن 29.1% من المستوطنين يصنفون على أنهم متطرفون دينياً أي يتبعون لأحزاب دينية مثل حزب شاس وحباد وديجيل هتوراة.

وفيما يلي عرض لأهم منظمات ومجموعات المستوطنين الفاعلة في الضفة الغربية وشرقي القدس:

1. تنظيم تدفيع (جباية) الثمن (Price Tag):

وهو تنظيم يهودي – استيطاني إرهابي مكون من مجموعات شبابية متدينة، غالبيتها في العقد الثاني من العمر، يقومون بأعمال إرهابية عنيفة ضدّ الفلسطينيين وممتلكاتهم، ويوقِّع عمليّاته هذه ونشاطاته العدوانية باسم "جباية الثّمن"، أي انتقاماً من الفلسطينيين، كما تطال أعماله الانتقامية وحدات وعناصر الجيش الإسرائيلي عندما تفسر أعمال الجيش على أنها "أعمال معادية"، للمستوطنين أو المناطق التي يسيطرون عليها بالقوة، بالرغم من تواطؤ قوى الجيش معهم[24] .

وقد ظهر تنظيم «جباية الثّمن» للمرة الأولى في مستوطنة «يتسهار» في سنة 2008، ثم احتل عناوين الإعلام في كانون الثاني/ يناير 2009 حينما أقدم أفراده على إحراق مسجد قرية ياسوف[25]. ومنذ ذلك التاريخ يقوم التنظيم بنشاطاتٍ إرهابيّة تستهدف المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومقدساتهم، وأحياناً ناشطي دعاة السلام الإسرائيليين الذي يعارضون الاستيطان وسياسة المستوطنين، كما يستهدفون القرارات الرسمية التي تستهدف الحد من نشاطهم، بيد أن أهم ما يستهدفه هذا التنظيم «جباية الثمن» هو المواطنين العرب الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية المحتلة، وفي أراضي 1948[26] . يتم ذلك عبر عمليات ونشاطات إرهابية تشمل: الاعتداء الجسديّ، وإطلاق النّار على الفلسطينيين وبيوتهم وممتلكاتهم، ومهاجمة قراهم وبلداتهم، واقتلاع أشجارهم، وإتلاف مزروعاتهم ومصادرة مياههم، وسرقة منتوجاتهم، وإحراق حقولهم وسيّاراتهم وبيوتهم ومساجدهم[27].

تؤكد المؤسسات الفلسطينية والإسرائيلية التي تهتمّ بحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينيّة المحتلة، وترصد الخروقات الإسرائيلية لهذه الحقوق وتوثّقها، أنّ تنظيم «جباية الثّمن» يقوم منذ أن بدأ نشاطه –وحتى اليوم– بعشرات الاعتداءات في الشهر ضد الفلسطينيّين وممتلكاتهم

في الضفّة الفلسطينية المحتلة[28]. ويرفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تجريم هذه المجموعات، خشية من اعتبار ذلك إقرار إسرائيلي رسمي بأن هذا التنظيم هو تنظيم يهودي إرهابي ناشط في «إسرائيل» وهو ما سيؤدي إلى النيل من صورة «إسرائيل» وسمعتها في الخارج، كما أنه سيعمق حملات نزع الشرعية عنها، وسيشجع أطرافاً مختلفة في العالم على المماثلة بين أعمال «تدفيع الثمن» وبين ما تقوم به حركات المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حماس ضد أهداف إسرائيلية[29]. وهو ما يفسر تواطؤ أجهزة الدولة الأمنية مع نشطاء هذا التنظيم.

2. "فتية الجبال":

ويطلق هذا الاسم على تيار قومي متطرف من المستوطنين اليهود، المتأثرين بالمثل الصهيونية الداعية إلى السيطرة اليهودية الحصرية على الأرض، واستثمارها والاعتماد الحصري على «العمل العبري»، وتكريس الوقت لتعلم التوراة. ويرى هؤلاء أن تيار الاستيطان الرئيس قد ضل طريقه[30].

اشتهر هؤلاء بإقامة البور الاستيطانية على قمم الجبال والمناطق المرتفعة خارج نطاق المستوطنات المقامة[31]. وهم يتلقون الكثير من الدعم من قبل المجالس البلدية والمحلية والوزارات في «إسرائيل»، ومحميون من قبل الجيش الإسرائيلي[32]. ويُتهم هؤلاء بمصادرة أراضي وممتلكات المواطنين الفلسطينيين وتخريبها والاعتداء عليهم، رغبة في طردهم من بيوتهم وأرضهم، ويطال تخريبهم المدارس الفلسطينية[33]، والمساجد[34].

يعزو الكثيرون لأريئيل شارون الدور الأبرز في تشكيل هذا التنظيم عندما طلب من المئات من شباب المستوطنين الذين استقبلوه عندما كان عائداً من محادثات «واي بلانتيشين» في تشرين الأول/ أكتوبر 2008، التي عقدت بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية، بأن ينطلقوا للسيطرة على جميع التلال في الضفة الغربية لتثبيت الواقع الاستيطاني على الأرض، واصفا إياهم ب»وطنيين أعزاء» و»ملح الأرض»[35]. يذكر أن هذا التنظيم مسؤول عن حرق 15 مسجداً، وتنفيذ 321 حادثة اعتداء، كما ذكرت معطيات نشرها جهاز الأمن الداخلي «الشاباك»[36].

<u>وفيما يلي قائمة بأهم المنظمات الصهيونية الناشطة في منطقة القدس ومحيطها:</u>

1. «أمناء جبل الهيكل»:

جماعة «أمناء (أو أبناء) جبل الهيكل»، وهي جماعة دينية متطرفة، أنشأت في سنة

1983 ما يسمى بصندوق جمعية «جبل الهيكل»، ولها فرع في الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعمها مادياً، متطرفون من ولاية كاليفورنيا، لكن مركزها الرئيس في القدس المحتلة.

تهدف هذه الجماعة إلى «تحرير» «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف) وإزالة مسجدي قبة الصخرة والمسجد الأقصى، وبناء الهيكل الثالث، وجعل القدس عاصمة حصرية لليهود[37]. يقود هذه المنظمة غرشون سولومون، وهو أحد الباحثين المستشرقين والعضو السابق في بلدية القدس، ومن أبرز رموزها ستانلي جولدفوت، وهو من يهود جنوب إفريقيا، وكان يعمل رجل مخابرات لصالح مجموعة شتيرن الإ
برنادوت عام 1948 [38].

2. . جمعية «العاد»

واسمها اختصار لثلاث كلمات تعني «نحو مدينة داوود» وهو ما تسميه إسرائيل بـ(الحوض المقدس)، الذي يشمل المسجد الأقصى والبلدة القديمة وما حولها وتحديداً بلدتي سلوان والطور في القدس.[39]

وهي حركة يهودية استيطانية متطرفة تردد اسمها كثيراً في الآونة الأخيرة، أنشأها في سنة 1986 مستوطن خرج من أحضان حركة «عطيرت كوهانيم» المتطرفة ويدعى ديفيد باري. حصلت الحركة من ما يسمى بـ»القائم على أملاك الغائبين» على ملكيات مزورة للعديد من أملاك المقدسيين في سلوان والطور وقامت سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية بتسليم «العاد» مسؤولية إدارة الآثار في (مدينة داوود) والتي تربو مساحتها على 24 دونماً لتصبح «العاد» صاحبة السيادة الحقيقية على الأرض، إلى الحد الذي جعل الصحافي ميرون روبوبورت المختص بشؤون الاستيطان في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يطلق عليها اسم «جمهورية العاد»[40].

نجحت «العاد» بالسيطرة على سلطة الآثار الحكومية الإسرائيلية، وما يعرف بـ»الصندوق القومي اليهودي»، بعد نجاحها بالترويج لفكرة تهويد القدس وإعادة تأهيل (مدينة داوود) الأسطورية لما فيها من فائدة سياحية كبيرة، وتسيطر الجمعية على سبعة مواقع أثرية كبيرة منها موقع الأنفاق المائية في جبل المكبر، ومنطقة وادي الربابة فحي البستان ووادي حلوة ثم منطقة جبل الزيتون في الوسط، وانتهاء بمنطقة الصوانة. وتتقاضى الجمعية مبالغ مالية من كل زائر يؤم المكان لتصبح المصدر الأساسي لتمويل نشاطاتها باعتبارها حركة مسجلة قانونياً في «إسرائيل»، كما تقوم بتشغيل مرشدين سياحيين ينقلون ويتبنون الرواية التوراتية والتلمودية لعشرات آلاف السياح الأجانب والإسرائيليين[41].

كما استولت جمعية "العاد" عنوة على منازل الفلسطينيين في سلوان والطور، وبحجج وذرائع كثيرة ووثائق مزورة استخدمها محاموها، وكذلك الاستيلاء على المنازل الفارغة التي هجرها أصحابها المقدسيون جراء الضغوط الكبيرة التي مارستها عليهم الحركة، وتمكنت (الجمعية) في سنة 2005 من السيطرة على 50 منزلاً في سلوان أسكنت فيها عائلات يهودية، فيما قامت بهدم منازل أخرى لمقدسيين في سلوان والطور[42].

وفي تطور لافت قامت سلطات الاحتلال بنقل مسؤولية إدارة الحديقة الأثرية، التي تحتوي على العديد من المواقع الأثرية المهمة[43]، والجزء الجنوبي من حائط البراق (المبكى) إلى مسؤولة جمعية (العاد)[44]، وقد سبق نقل إدارة الحديقة الوطنية القريبة من هذه الموقع للجمعية في وقت سابق.

3. «عطرات كوهانيم»:

(وتعني تاج الكهنة) أسست «عطيرات كوهانيم» سنة 1978، ومقرها في البلدة القديمة من شرقي القدس، في حي باب الواد، وتعود جذورها إلى الحاخام أبراهام يتسحاق كوك. تلقت «عطرات كوهانيم» دعماً حكومياً ضخماً من وزارات إسرائيلية مختلفة على شكل مواقع وأملاك[45] وأموال، وصلت إلى ملايين الدولارات، كما تتلقى الجماعة مساعدات مالية من مجموعات مسيحية أصولية في الولايات المتحدة[46].

سجلت «عطيرت كوهانيم» نجاحات في مجال التربية وامتلاك الأراضي أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، وحاولت الابتعاد عن الأسلوب الدعائي كالتظاهر، كما تفعل غوش أيمونيم، وأمناء جبل الهيكل، ضد الوجود الإسلامي في الحرم الشريف. لكنها لم تخف رغبتها في بناء «الهيكل الثالث»[47]، وتسيطر عطرات كوهانيم على عشرات المنازل والعقارات داخل البلدة القديمة[48]. لدى الحركة خططاً هندسية لإنشاء الهيكل المزعوم، وهي تعقد ندوات دورية عن الهيكل وسبل العمل «لإعادة بنائه»[49].

3. «توراة كوهانيم»:

مجموعة انشقت عن «عطرات كوهنيم» في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين[50]، يقف على رأسها الراب بتروفر، وهو الراب السابق للقدس القديمة. تنتمي إلى اليمين القومي – الديني، وإلى غوش أيمونيم، تميل إلى استقطاب طلاب الهاسدير الإسرائيليين، أي الناموسيين الذين يمتنعون عن تأدية الخدمة العسكرية على أسس دينية معترف بها، بل يدخلون اليشيفا بدل ذلك. يهتم أعضاؤها بدراسة المعارف المتعلقة بهيكل سليمان، كما بينها حافتس حاييم، وكذلك اقتناء الأملاك في الأحياء الإسلامية من المدينة القديمة. وتشارك هذه الجماعة

عطيرت كوهانيم في الاتحاد المالي العقاري ليوشنا، ويقيم أعضاء منها في عقبة الخالدية حيث أنشأوا لأنفسهم مكتبة بينما يقيم أعضاء آخرون في شقق قريبة من ميتم ديسكين وفوق خان الزيت في كوليل غاليسيا[51].

4. «حركة إسرائيل الفتية (الشابة)»:

شكلها الراب نحمان كاهانا، وهو شقيق الحاخام مائير كاهانا، تعد هذه الحركة صغيرة، إذ تضم بضع عشرات فقط بين صفوفها. قامت ببعض الأنشطة التي أثارت حفيظة السكان الفلسطينيين في المدينة، كتوزيع طابع بريدي للهيكل بدلاً من الحرم، وتنظيم رحلات سياحية إلى منطقة الحرم «جبل الهيكل» في اتجاه الحرم الشريف والى حارة اليهود الموسعة والمواقع المشغولة باليهود في الأحياء الإسلامية، إضافة إلى الاصطدام مع الفلسطينيين في مجابهات عنيفة[52].

5. حركة «شوفوبانيم»:

وتعني «عودوا أيها الأبناء»، أفرادها من المتدينين من أتباع الحاخام المشهور نحمان الحسيدي من براتسلاف، وهو زعيم فرع من الحسيدية تعتقد أنه من الواجب في غياب هيكل اليهود، أن يبني كنيس في المدينة القديمة، بحيث يكون أعلى بناء في المنطقة المحيطة به؛ لذلك حاولوا بناء طبقة ثانية في المبنى الذي احتلوه على مقربة من عقبة الخالدية، معلنين أن هدفهم هو ترحيل العائلات العربية التي بقيت في المنطقة.

ليس للجماعة زعيم حي، وإن كانت تقر بأنها تتلقي الإرشاد من الحاخام لايرز برلاند. يمول نشاط هذه الجماعة الثري اليهودي الأمريكي النيويوركي أفراهام دويك، وهو من أصل سوري وكان صديقاً شخصياً لأريئيل شارون، ويتقن التحدث بالعربية[53].

لم تفلح الحركة في إيجاد وجود لها في الحي اليهودي نتيجة الخلاف مع بقية الجماعات[54]، لذلك فقد استغلت الفرص التي أتاحتها أنشطة جماعات المستوطنين في الأحياء الإسلامية للحصول على مبنى هناك.

6. «عتيراه ليوشنا»:

وتعني «جمعية إحياء الاستيطان اليهودي في كل القدس القديمة»، جري تشكيلها في سنة 1979، على أيدي أقطاب «توراة كوهنيم» وحركة «إسرائيل الشابة»، وهدفها «استرجاع وبعث وتجديد الاستيطان اليهودي في تلك الأحياء، التي لا تقل «يهودية» عن الحي اليهودي نفسه» . كما جاء في أدبيات الجمعية[55]. من مؤسسيها حاخام «إسرائيل» الرئيسي للسفارديم،

وحاخام المدينة القديمة. شكلت هذه الجمعية الذراع العقارية لجماعات المستوطنين الرئيسية في الأحياء الإسلامية.

7. حركة «حاي فكيام» (حي وقائم):

مؤسس هذه الحركة هو «يهودا عتسيون»، وهو عضو سابق في التنظيم السري اليهودي الذي وضع خطة لتفجير المسجد الأقصى في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وسجله حافل بالاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين، مثل محاولة اغتيال رؤساء البلديات في الضفة الغربية المحتلة، والتخطيط لنسف المسجد الأقصى، اعتقلته سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدة مرات وأفرجت عنه، وتدعو هذه الحركة إلى إقامة الهيكل الثالث مكان المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة.[56]

8. حركة «الحشمونائيم»:

مجموعة عنصرية إرهابية تأسست حديثاً متأثرة بحركة كاخ على يد «يوئيل ليرنر»، وتتسم نشاطاتها بالعنف المدعم بخبرة أعضائها العسكرية العالية، ومن أهدافها السيطرة على بيت المقدس وطرد السكان العرب من كل القدس[57].

9ـ حركة سيوري تسيون:

رابطة تطوعية تعمل بإشراف مدرسة «غليتسيا» الدينية وتهدف إلى تعميق الوعي بأهمية القدس بين أوساط عامة الشعب اليهودي، وعلى الأخص بين صفوف الجنود الإسرائيليين، وتعمل على تهيئة المتطوعين لبناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى[58].

10ـ جمعية صندوق الهيكل:

تهتم ببناء الهيكل وتجميع الأموال من أثرياء اليهود والمسيحيين الإنجيليين في أمريكا. وقد تأسس صندوق تابع لها عام 1982 في الولايات المتحدة حيث ترتبط بعلاقات وثيقة مع النخب السياسية هناك.

وهناك بعض التنظيمات الصغيرة، لكنها خطرة ومتطرفة مثل عصابة «لفتا» (قبيلة يهوذا)،؛ والحركة الموالية لساحة المعبد؛ وحركة «بناء البيت المقدس» بزعامة الحاخام يوسف البويم؛ حركة «جبهة الفكرة» بزعامة ايتمار بن غبير؛ حركة «حربة دافيد»؛ جماعة «إلى جبل الموريا/الرب»؛ تنظيم «صور لصهيون»؛ التنظيم اليهودي المقاتل «إيال»؛ حركة «كاخ» بزعامة «باروخ مرزيل»؛ حركة «كهانا حي» بزعامة ابن «مائير كهانا»؛ حركة «نساء من

أجل الهيكل»؛ حركة «زو أرتسينو» (هذه أرضنا)؛ وجمعية «أوتسار همقداش» أو «صندوق البيت المقدس»، برئاسة البروفسور «هليل فايس»، وهي جماعة رسمية مسجلة في وزارة القضاء الإسرائيلية، وقد اشترك في تأسيسها حركات يهودية متطرفة هدفها إزالة المسجد الأقصى وقبة الصخرة وبناء الهيكل اليهودي مكانهما[59].

ولا تقتصر عملية التخطيط والتدبير لاقتراف الجرائم وهدم الأماكن المقدسة على التنظيمات المشار إليها، فهناك نحو 125 جماعة يهودية متطرفة تخصص نحو 25 تنظيماً منها في المساعي الرامية إلى هدم الأقصى وبناء الهيكل. كما أن السعار المتصاعد لم يقتصر على يهود الداخل والخارج، بل تعدى إلى مسيحيين متعصبين مهووسين قادمين من الخارج. يذكر أن قضية المسيحيين المتعصبين القادمين تباعاً وعلى دفعات ومراحل لهدم الأقصى لاتزال ساخنة ومطروحة ليس فقط على الأجندة الفلسطينية، وإنما على أجندة الحكومة الإسرائيلية التي تتحسب من عواقب قدوم هؤلاء وإقدامهم على أي عمل ضد الأماكن المقدسة على مرأى من العالم كله، وبهذه الصورة العلنية الصريحة[60].

ومن خلال تتبع أنشطة وممارسات هذه الجماعات والمنظمات، يتأكد لنا أن الأوساط الصهيونية تصرّ على المضي في محاولاتها التهويدية، وتبحث عن موطئ قدم لها في منطقة الحرم القدسي، لتخصيصه كمكان ثابت لإقامة الصلوات اليهودية. وبدأ الحديث يدور في الحاخامية الكبرى عن الخيارات بشأن المكان المرشح لبناء كنيس يهودي فيه، وتتركز الأنظار حالياً على مبنى المحكمة الشرعية الذي يرتفع فوق منطقة شمال غربي الحرم. وفي الوقت ذاته، يجري استكمال بناء كنيس يهودي على أرض وقف إسلامي في منطقة «حمام العين» الواقع غربي سوق القطانين في البلدة القديمة من القدس، ولا يبعد سوى 50 متراً فقط عن المسجد الأقصى. وفي إطار سعي المتطرفين اليهود للاستيلاء على الحرم، بذلت محاولات لوضع متفجرات فيه، ويتم تنظيم زيارات متواصلة إليه، مع تصريحات ومواقف وأعمال استفزازية، تؤكد جميعها تصاعد وتيرة التحضيرات التمهيدية لذلك[61].

عنف المستوطنين:

يمثل المستوطنون الأداة الأبرز لتنفيذ سياسات الدولة المحتلة في السيطرة والاستحواذ على أراضي وأملاك المواطنين الفلسطينيين، من خلال التضييق عليهم والاشتباك معهم وإحالة حياتهم إلى جحيم لا يطاق، في توزيع واضح للأدوار بين دولة الاحتلال وبين قطعان المستوطنين، المتمتعين بحماية الدولة والجيش وقوى الأمن، وعدم محاسبتهم وغض الطرف

عنهم، وعن جرائمهم بحق السكان وعدم محاسبتهم[62]، في محاولة للإيحاء بأن النزاع الذي يحدث هو نزاع "أهلي" بين جماعات قومية مصالحها متعارضة، في محاولة لنزع الصفة السياسية عنها.

المناطق الأكثر استهدافاً من المستوطنين:

بحسب تقرير المركز الفلسطيني التابع لصندوق القدس للثقافة والتنمية المجتمعية في العاصمة الأمريكية واشنطن، فإن معظم الاعتداءات تركزت في منطقتي (ب) و(ج)، وبلغت 90% من القرى التي تعرضت لاعتداءات متنوعة، تقع في المناطق الفلسطينية المحتلة التي تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية كاملة بحسب اتفاق أوسلو، ويقطنها نسبة قليلة من السكان الفلسطينيين، وبالمقابل فإن نسبة أقل من هذه الاعتداءات تنفذ في مناطق (أ) الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية علماً أن غالبية السكان الفلسطينيين يتمركزون في هذه المنطقة. وتشير الدراسة إلى تمركز كبير للاعتداءات حول الطرق الرئيسية وخصوصاً طريق نابلس –قلقيلية وفي نقاط تقاطع مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وذلك حتى يتمكن المستوطنون من الفرار بسهول بعد ارتكاب اعتداءاتهم[63].

وعند النظر إلى عنف المستوطنين وفقاً لتوزيع المحافظات الفلسطينية، يظهر أن أغلب اعتداءات المستوطنين تنفذ في محافظات الخليل ونابلس والقدس، نظراً لأهميتها الدينية[64]، بالرغم من قلة عدد المستوطنين في كل من الخليل ونابلس مقارنة مع محافظة القدس، بيت لحم، سلفيت قلقيلية ورام الله.

وقد ازدادت الاعتداءات في الآونة الأخيرة بين المحافظات الشمالية عنها في المحافظات الجنوبية. وأثبت التقرير بأن أكثر من 90% من القرى الفلسطينية التي تعرضت لاعتداءات المستوطنين، تقع في مناطق تخضع لسيطرة هؤلاء المستوطنين[65].

وعند توزيع المعطيات بحسب نوعية المستوطنة يظهر أنّ غالبية الاعتداءات ارتكبها مستوطنون من المستوطنات الدينية، تليها المستوطنات المختلطة ومن ثم العلمانية وأخيراً مستوطنات الحريديم[66].

الموقف الرسمي والشعبي في "إسرائيل" من عنف المستوطنين:

يلاحظ أن الحكومة الحالية (التاسعة عشر) توصف بأنها حكومة مستوطنين بامتياز[67]، حيث أن ربع النواب في الكنيست (التاسعة عشر) هم من المستوطنين، وهناك ستة من الوزراء ونواب وزراء من المستوطنين على الأقل[68]، كما أن بقية النخب السياسية تمثل المستوطنين

بشكل مباشر، أو تلك التي تتبنى مطالبهم بشكل كلي أو جزئي داخل دوائر صنع القرار في «إسرائيل»، مثل الحزب الأكثر تمثيلاً للمستوطنين، حزب «البيت اليهودي» المتدين؛ والذي قفز تمثيله من ثلاثة مقاعد في الانتخابات السابقة إلى 12 مقعداً في البرلمان الحالي (الكنيست التاسعة عشر)[69].

بينما زاد تمثيل الأحزاب الدينية الحريدية (حركة شاس وحزب يهودت هتوراة)، التي تتبنى أيضاً مواقف المستوطنين من 16 مقعداً في السابق إلى 18 مقعداً في البرلمان الحالي. والحقيقة التي ينبغي التوقف عندها هي أن مصالح المستوطنين وطموحاتهم ليست ممثلة فقط عبر الأحزاب الدينية، بل أيضاً عبر الأحزاب العلمانية التي يأتي في مقدمتها حزب الليكود الذي بات يوصف بأنه أكثر الأحزاب دفاعاً عن المشروع الاستيطاني، وقد شهدت الانتخابات الأخيرة (التاسعة عشر) صعود مؤيدي المستوطنين داخل حزب الليكود وفي مقدمتهم موشيه فايغلين، أحد قادتهم على قائمة الحزب، وهو الذي يتزعم معسكر «القيادة اليهودية»، أحد أهم المعسكرات تأثيراً داخل الليكود[70].

وإذا طال الحديث بقية الأحزاب العلمانية مثل «يش عتيد» و«إسرائيل بيتنا» و«حزب العمل» وغيرها، فإن الموقف لا يقل التزاماً تجاه السياسات الاستيطانية عما سبق ذكره، بل إن حزب مثل حزب العمل هو صانع هذه السياسات منذ تأسيس الدولة.

وعليه يمكن القول بأن التيار الصهيوني – الديني الاستيطاني انتقل من الهامش إلى مركز صناعة القرار في "إسرائيل"، من خلال التحولات سابقة الذكر، ومن خلال إحاطة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو نفسه بالعديد من المسؤولين والمستشارين المنتمين إلى التيار الصهيونية – الدينية، وهو ما يبرر القول بأن المستوطنين يبلورون "الإجماع الصهيوني" في "إسرائيل"[71].

هناك الكثير من الشخصيات العامة ومسؤولين حكوميين يدعمون ويبررون الأعمال الإجرامية التي تقوم بها مجموعات المستوطنين، تلك المجموعات التي تستفيد من الدعم المالي والحكومي الرسمي من مؤسسات الدولة، وهذا الدعم أسهم في تعزيز أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون، وتبريرها. وقد أسهم ذلك في دعم وتعزيز هذه المجموعات المتطرفة بين تجمعات المستوطنين.

موقف الحاخامات من عنف المستوطنين:

من الجدير بالذكر أن عنف المستوطنين يقف خلفه الكثير من التعبئة الدينية التي يروج لها رجال دين يهود لهم تأثيرهم ورمزيتهم في الحياة اليهودية، بل إن الفتاوي والنصوص

الدينية التي تجرى على ألسنة هؤلاء تكون غالباً سبباً في العنف المتصاعد ومبرراً له، وهو ما يستدعي الوقوف على نماذج من تلك المواقف والتصريحات التي تصب الكثير من الزيت على النار دون النظر إلى ما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

ومن هؤلاء زعماء بارزون من قبيل الحاخام شموئيل إلياهو، الحاخام الرئيس لمدينة صفد، والذي دعا بوضوح إلى قتل الفلسطينيين بالجملة، بقوله: "إذا لم يوقف الفلسطينيون إطلاق الصواريخ بعد أن نقتل مئة، يجب علينا أن نقتل ألفاً (من الفلسطينيين) وإذا لم يتوقفوا بعد الألف يجب أن نقتل عشرة آلاف، وإذا لم يتوقفوا يجب أن نقتل 100 ألف، وحتى مليون"[72]. كما دعا الحاخام إلياهو الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 26 آذار/ مارس 2008 إلى تطبيق «الانتقام الرادع من قبل الدولة» ضد الفلسطينيين باعتباره مقياس الردع، مؤيداً شنق أبناء منفذ الهجوم على المدرسة الدينية اليمينية في غرب القدس[73]. وعلى الرغم من هذه التصريحات فلا أحد حاسب هذا الحاخام أو غيره على أقواله وأفعاله التحريضية، بل إنه ما يزال يتلقى راتبه من قبل الحكومة الإسرائيلية، بالرغم من دعوات العديد من منظمات حقوق الانسان لوقفه عن العمل العام، علماً بأنه كان واحداً من بين 39 حاخاماً (من مجموع 50 حاخاماً) على جدول الرواتب التابع للحكومية الإسرائيلية، الذين صادقوا على مرسوم يحظر على اليهود الإسرائيليين تأجير أو بيع الأراضي والمنازل لفلسطينيي 1948[74].

هذه الروح العنصرية أيضاً نجدها لدى الحاخام دوف ليور، حاخام مستوطنة كريات أربع في الخليل، حين يصف الفلسطينيين بأنهم «ذئاب»، قائلاً: «ما لدينا لأولئك الأوغاد والهمج ليس السلام، ولن يكون السلام. إنه ضد طباعهم، إنهم يكرهون السلام»، كما وصف الفلسطينيين بأنهم «راكبي جمال أشرار» وأنهم «أفيون السلام»[75].

أما الحاخام إسحق شابيرا، رئيس المدرسة الدينية «يوسف لا يزال حياً»، فقد أورد في كتابه «توراة الملك» الصادر في سنة 2009 كتبه مع حاخام آخر من المدرسة يدعى يوسي اليتسور، فتاوى تبيح قتل الأطفال والنساء والشيوخ من غير اليهود، وأجاز الانتقام من المدنيين بناء على فتوى يهودية تنص على أنه من أجل الانتصار على الأشرار يجب التصرف معهم عبر طريق الانتقام، وأن الانتقام هو حاجة ضرورية لمنع الأعمال المعادية، لذا فهو يقول: «هناك تبريرات للنيل من الرضع غير اليهود، إذا كان واضحاً بأن هؤلاء عندما يكبروا سوف يؤذوننا، وتحت هذه الاعتبارات فإن الضربة يمكن أن تستهدفهم وليس البالغين فقط»[76]. وقالا بأنه لا يلزم الحصول على إذن للقتل من السلطات الرسمية، وأن الأفراد يمكنهم أن يقوموا بذلك، كما دعا شابيرا إلى «تدفيع الثمن» في أي مكان سواء في الضفة الغربية أو في إسرائيل

عندما يصاب أي شخص يهودي[77]. ومع ذلك لم توجه له أية تهم[78]. وعلى موقع المدرسة على الإنترنت يمكن رؤية كيف تثني المدرسة على أعضاء منظمة «فتية التلال»، الذين نفذوا المئات من الاعتداءات الإرهابية ضد القرى الفلسطينية بما فيها ذلك الحرق العمد للمساجد[79]. وقد أيد هذا الموقف مجموعة من الحاخامات من بينهم الحاخام اسحق غينسبرغ رئيس يشيفيا قبر (ضريح) يوسف والحاخام ديفيد دودكويتز الحاخام الأكبر لمستوطنة «يتسهار»، والحاخام اسحق شابيرا، رئيس بلدية مستوطنة «يتسهار» حين أعلنوا دعمهم العلني لتنظيم «تدفيع الثمن» لردع الإجراءات الحكومية ضد المستوطنات[80]. وقد حذا حذوهم الحاخام إيليزر ميلاميد، رئيس بلدية «براخا» بالقرب من نابلس، ورئيس المعهد ديني (يشيفا) في مستوطنة «براخا» الذي دعم علنا الهجمات الإرهابية ضد الفلسطينيين المسماة «تدفيع الثمن»، ووصفها بأنها «فعالة للغاية»[81]، كما دعا إلى «تمجيد فتية الجبال الأعزاء الذين نذروا حياتهم لاستيطان الأرض»، وبحسب ما قاله فإنه «من المستحيل أن لا نقدر قدراتهم الرائعة على توجيه طاقاتهم للقيم المقدسة»[82].

يعتقد الحاخام ميلاميد بأن «فتية الجبال» يجب ألا يتوقفوا عن المطالبة بـ»تدفيع الثمن» من الذين يهددون بتدمير بيوتهم، وهم بهذا «يحققون رؤيا الأنبياء»[83].

كما يمكن ملاحظة بعض مجموعات المستوطنين وهم يوزعون منشورات في المعابد والأماكن العامة تشجع على العنف ضد المواطنين الفلسطينيين[84]. مثال ذلك نشرة بعنوان النشرة «يشع شيلانو» (بالعبرية «يهودا والسامرة (كذا) هي لنا»)، التي وزعتها «مجلس يشع»[85]، والتي أكدت على الدعاوي التي قدمها الحاخام شابيرا في مؤلفه «توراة الملك». وفي نشرة أخرى بعنوان «ينابيع الخلاص» كتبها الحاخامان شموئيل إلياهو وشلومو أفينير من مستوطنة «بيت إيل» ويعقوب أرئيل من مدينة «رامات جان» في «إسرائيل»، رأوا فيها بأن «الصراع على الأرض هو صراع على العدالة، حرب بين أبناء النور وأبناء الظلمة»[86]. ناهيك عن تلك التصريحات والمواقف التي تدعو علانية إلى هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وإقامة «الهيكل» مكانهما.

في ظل المؤشرات الواضحة على الدور الذي تلعبه هذه الفتاوى ليس فقط في إضفاء شرعية دينية على الاعتداء على الفلسطينيين والمس بكرامتهم، بل أيضاً حجم تأثيرها على المجتمع الإسرائيلي ومجتمع المستوطنين بشكل خاص في دفعهم إلى مزيد من التطرف الديني والسياسي، علاوة على أن المكانة التي تحظى بها هذه الفتاوى باتت تهدد طابع إسرائيل العلماني، وتكشف زيف ادعاء نخبها الحاكمة بوجود فصل بين الدين والدولة، بل إن هذه الفتاوى تدلل بشكل لا

يقبل التأويل على نفاق العالم الذي يكيل بمكيالين، فهو من جهة يغض الطرف عن هذه الفتاوى ومروجيها، بينما هو يسم كل من يتعرض لليهود بالنقد بمعاداة السامية والعنصرية[87].

الدعم الحكومي للمستوطنين:

تظهر دراسة للمؤسسة العربية لحقوق الانسان تعدياً جسمياً بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية ارتكبته دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيسها، تضمن ذلك التورط بشكل مباشر أو غير مباشر في تدمير وتدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، حيث تم رصد 250 مكان عبادة على الأقل تعرض للتدنيس والتخريب على أيدي السلطات، وما زالت هذه السياسات مستمرة[88].

وما أشبه اليوم بالبارحة، حيث تقدم السلطات الإسرائيلية الدعم بأشكاله كافة للمستوطنين الذين يقوموا بهذه الاعتداءات والانتهاكات بحق المقدسات، فنجد على سبيل المثال، أن الحكومة تخصص أموالاً سنوية للمدارس الدينية، وخاصة تلك المقامة في المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، ولمنظمات تعتنق الأيديولوجيا العنصرية، ومن هذه المنظمات التي تتلقى الدعم الحكومي على سبيل المثال وليس الحصر، «منظمة هيملا» ومنظمة «ليهافا»: حيث أنه منذ سنة 2005 فإن منظمة «هيملا» تحصل على ما يقارب من نصف ميزانيتها السنوية (نحو مئتي ألف دولار أمريكي) من وزارة الرفاه والخدمة الاجتماعية كل سنة[89]. وكلا المنظمتين لديهما نفس الهيكل التنظيمي، والمسؤول عن العلاقات العامة في منظمة «هيملا» هو بينتزي جوبستن، وهو مدير منظمة «ليهافا»، وتلميذ الحاخام العنصري مائير كاهانا، ومتهم بجرائم كراهية، ومتورط في منظمة كاهانا[90].

كما تتلقى «كلية أودوشفهاي رابينيكال» في مستوطنة يتسهار مئات الآلاف من الدولارات من الوزارات الإسرائيلية مثل وزارة الرفاه والخدمة الاجتماعية وكذلك وزارة التعليم، وهي تدار من قبل حاخامين متطرفين هما: اسحق جينسبيرج واسحق شابيرا، اللذان أصدرا كتباً ومنشورات يدافعان فيها عن قتل «غير اليهود»، وينكرون حق العرب في العيش، ويمجدان القاتل باروخ جولدشتاين الذي فتح النار على عشرات المصلين الآمنين في الخليل في سنة 1994، مما أسفر عن مقتل 29 وإصابة 125 من المصلين[91]. وقد وصل تورط الحكومة الإسرائيلية في تمجيد سيرة هذا القاتل عن طريق السماح لمستوطني كريات أربع بإقامة ضريح جولدشتاين أمام الزوار ليتحول قبره إلى مزار من قبل المستوطنين المتطرفين ومؤيديهم، كما سمحت بإحياء ذكرى المستوطن العنصري مائير كاهانا على الرغم من أنها حظرت حزبه بسبب

ممارساته العنصرية[92].

بل إن التقليص الذي طرأ على ميزانية سنة 2013 في دولة الاحتلال (وهي أكبر ميزانية في تاريخها وأكبر من ميزانية سنة 2012 بنحو 13 مليار شيكل) بلغت 14 مليار، إلا أن هذا التقليص لم يطال ميزانيات المستوطنات في الضفة الغربية[93]. أكد ذلك تقرير صادر عن دائرة الإحصاء المركزي في «إسرائيل» أشار إلى أن سنة 2013 قد شهدت تصاعداً كبيراً في عمليات البناء في مستوطنات الضفة الغربية، حيث زاد بنسبة 123% عن سنة 2012، ووفقاً لما نشر في التقرير فإن المعطيات تشير إلى أن ما تم بناؤه في سنة 2013 في مناطق الضفة الغربية، كان أكثر مما تم بناؤه في نفس المناطق في سنتي 2011 و2012، وهو ما يشير إلى تسارع البناء بشكل كبير جداً خلال العام الماضي[94]. ومن ثم زيادة المستوطنين الذي يقوم وجودهم على حساب حاضر ومستقبل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بيد أن الدعم المقدم للمستوطنين وجماعاتهم لم يقتصر على رجال الدين، بل تعداه إلى العديد من الشخصيات السياسية في «إسرائيل» بما في ذلك أعضاء كنيست أيدوا الأعمال الإرهابية ضد الفلسطينيين[95]، مثل ميتشيل بن أري عضو البرلمان عن حزب الاتحاد القومي، الذي رد على قتل خمس أفراد من عائلة واحدة في مستوطنة «إيتمار» في آذار/ مارس 2011 بالقول بأن «الحكومة الإسرائيلية بحاجة إلى ممارسة معايير «تدفيع الثمن» بالنيابة عن الدولة... لتحديد القرية التي جاء منها القتلة، وتهجير سكانه وتدميرها عن آخرها»[96]. مطالباً بأن تقام مستوطنة إسرائيلية على أنقاض القرية العربية بعد تدميرها[97].

كما قدم أعضاء في الكنيست الإسرائيلي مثل بن آري، وأورى أريئيل، وابراهام وميخائيلي، وتسيبي هوتوفلي مشروع قانون يسعى لحماية الحاخامات من التحريض[98].

وفي حزيران/ يونيو 2011 هدد عضو الكنيست يعقوب كاتس، رئيس حزب الاتحاد القومي، بالانتقام لاعتقال الحاخام دوف ليئور من مستوطنة "كريات أربع"، الذي يرأس مجلس خامات الضفة الغربية، بتهم التحريض[99]. وفي حالة أخرى، أعرب عضو الكنيست أرييه الداد، رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنة «كريات أربع»، علناً عن دعمه لأعمال العنف التي يقوم بها المستوطنين رداً على أعمال الإخلاء في الخليل[100].

ووفقًا لمنظمة إسرائيلية غير حكومية، هي منظمة "ييش دين"، التي رصدت 869 حالة اعتداء على الفلسطينيين فيما خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2012، فإن أكثر من 91 في المئة من جميع التحقيقات في شكاوى الجرائم الجنائية المرتكبة ضد الأشخاص الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة قد حُفظت دون إصدار

إدانة، وهو ما يرجع في معظمه إلى قصور التحقيقات[101]، في حين أن الكثير من هذه الحالات لا يحقق فيها بالمرة، أو أن التحقيق فيها لم يفض إلى شيء[102]، بالرغم من أن تلك الأعمال تحدث في وضح النهار، وفي حضور الجيش وأفراد الشرطة، بل وفي ظل وجود تسجيلات فيديو وصور فوتوغرافية توثق بالصوت والصورة لهذه الحوادث ومرتكبيها[103].

أما مؤسسة الجيش فهي تقوم بحماية قطعان المستوطنين، بل إنها تتساهل في محاسبة اعتداءات المستوطنين على الجيش عند محاولته تفكيك بعض المستوطنات، وفي ذلك يقول جيفري أرونسون بأن إناطة مهمة حماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين للجيش الإسرائيلي، «تشبه الاعتماد على ذئب لحماية أرنب»، معتبراً أن المستوطنين والجيش جزءان لا ينفصلان[104].

وقد علقت عضو الكنيست د. حنين الزعبي، عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، خلال تقديمها استجوابين في الكنيست حول الاعتداءات الاستيطانية العنصرية ضد الفلسطينيين في الخليل بقولها: إن «تعامل الدولة ومؤسساتها المتساهل إلى حد بعيد مع المستوطنين وجرائمهم هو الذي يسمح لهم بالتمادي، ونحن لا نطلب بتهذيب هؤلاء المستوطنين، إنما بقلعهم من الخليل وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 فوراً»[105].

ونتيجة لهذا التغاضي، بل التأييد الرسمي والتمويل لهذه الأفعال والأقوال والمواقف العنصرية، غدت معها هذه العنصرية مسألة عادية وشرعية بالنسبة لكثير من الجهات الرسمية والشخصيات العامة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة موجات العنصرية تجاه الفلسطينيين، والذي انعكس بشكل واضح في تضاعف نسبة حوادث الاعتداء والتمييز العنصري ضد المواطنين الفلسطينيين في السنوات الأخيرة إلى عشرة أضعاف عما كان الأمر عليه في سنوات سابقة.

وعلى الرغم من الإدانات الدولية لعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين[106]، والدعوة إلى وقفها بكل حزم كما جاء على لسان وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية البريطانية أليستر بيرت[107]، وتحميل «إسرائيل» المسؤولية عنها بوصفها «الدولة القائمة بالاحتلال، وعليها التزام بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين الفلسطينيين والممتلكات والأماكن المقدسة»، وذلك في بيان شجب فيه روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تدمير وتخريب الممتلكات الفلسطينية والمساجد والمقابر من قبل المستوطنين، معتبراً أن «تصرفات المتطرفين ما زالت تمثل عقبة وتهديداً لعملية السلام»[108]. وبالرغم من ذلك فلم تقترن الأقوال بالأفعال، وهو ما جرأ المستوطنون وحكومتهم بالمضي قدماً في أفعالهم وتنفيذ تهديداتهم بالمس بالمقدسات وأتباعها.

الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية ما بين عامي 2009-2013:

شهدت المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية انتهاكات متكررة قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون بشكل شبه يومي، تراوحت ما بين:

- إغلاق أماكن العبادة في وجه المؤمنين (مسلمين ومسيحيين)، وخاصة في القدس والخليل.
- الحرق المتعمد للمساجد والكنائس، والأماكن المخصصة للعبادة، وبعضها جاء في سياق ما يسمى بـ"تدفيع الثمن".
- حرمان الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين) من الحق في الوصول إلى أماكن عبادتهم.
- إطلاق النار.
- تخريب وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة.
- الاعتداء اللفظي (التهديد، السباب والشتم، والتلفظ بكلمات بذيئة).
- إرسال رسائل تهديد للعاملين في الأماكن الدينية والمقدسات.
- كتابة شعارات استفزازية ذات طابع عنصري، أو تقدح في الدين ومنتسبيه.
- تقديم عروض استفزازية "لشراء" المسجد الأقصى.
- محاولات منع أو تخفيض صوت الأذان.
- الاعتداء على المقابر الإسلامية وخاصة في القدس (مقبرة باب الرحمة، المقبرة اليوسفية، مقبرة مأمن الله).
- تدفيع الأماكن الدينية الضرائب، بدلاً من إعفائها.
- تهويد الأماكن المقدسة، وخاصة في القدس.
- الحفريات الأثرية (20 مرحلة).
- محاولات نسف المسجد الأقصى.
- سماح السلطات الإسرائيلية لعتاة المستوطنين والحاخامات والمسؤولين التجول والصلاة في باحات المسجد الأقصى بشكل استفزازي.
- إلقاء الحجارة.
- الاعتداء الجسدي والاعتقال.

لا يمر يوم دون أن يقع واحد أو أكثر من تلك الانتهاكات بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية، وقد أمكن في هذا التقرير الذي يغطي الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009 و2013 رصد أكثر من 525 انتهاكاً، فبحسب شكل رقم (1) فإن هذه الانتهاكات قد بلغت ذروتها في سنة 2013، لتصل إلى حوالي 181 انتهاكاً، قام بأكثرها مستوطنون يهود، وهي السنة التي شهدت وصول حكومة متطرفة إلى السلطة، وهو ما يعكس مزاج الشارع في "إسرائيل" الذي ينزاح ناحية اليمين المتطرف، بينما انخفضت حدة هذه الانتهاكات للمقدسات (الإسلامية والمسيحية) في سنة 2010، في حين بقيت الاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين اليهود عند معدلات عالية في نفس السنة[109].

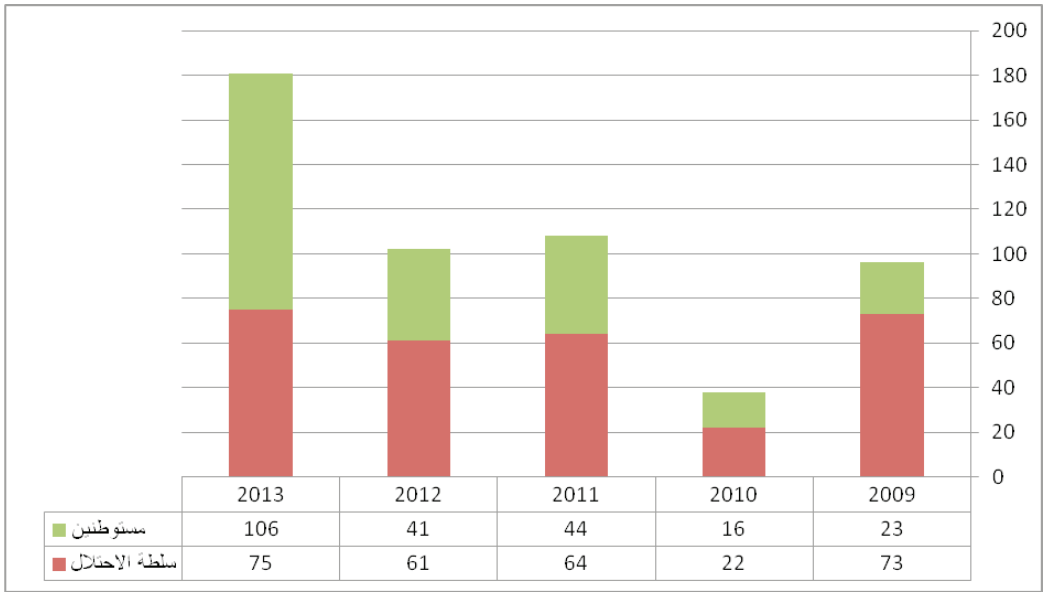

الشكل رقم (1): عدد انتهاكات سلطات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين للمقدسات الإسلامية والمسيحية (2009-2013)[110]

هذا الاتجاه المتزايد في أعمال العنف والإرهاب غدا جزء من ثقافة الغطرسة والتمييز الذي زرعته ورعته الحكومة الإسرائيلية، وتوفيرها الحماية للمعتدين من المستوطنين ورجال الجيش والأمن وضمان إفلاتهم من العقاب، أو من أية محاسبة أو ملاحقة قانونية لهم على جرائمهم واعتداءاتهم المتكررة[111]، بل وتقديم الدعم السياسي والمادي لهم[112]، وهي ذات النتيجة التي توصل إليها مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بيتسيلم»، وغيره من منظمات حقوق الانسان، ومفادها أن سياسة التساهل التي تبديها سلطات الاحتلال تجاه اعتداءات المستوطنين بدأت منذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

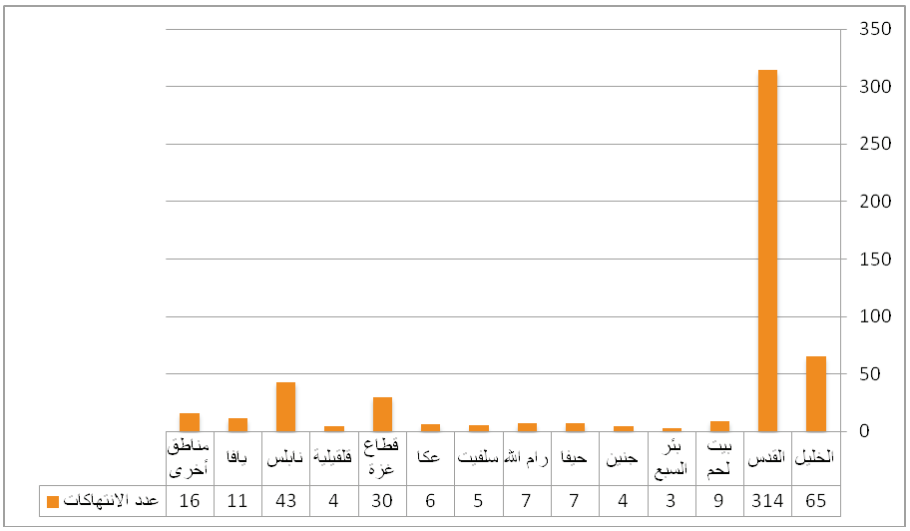

الشكل رقم (2): الانتهاكات الإسرائيلية على المقدسات بحسب المناطق[113]

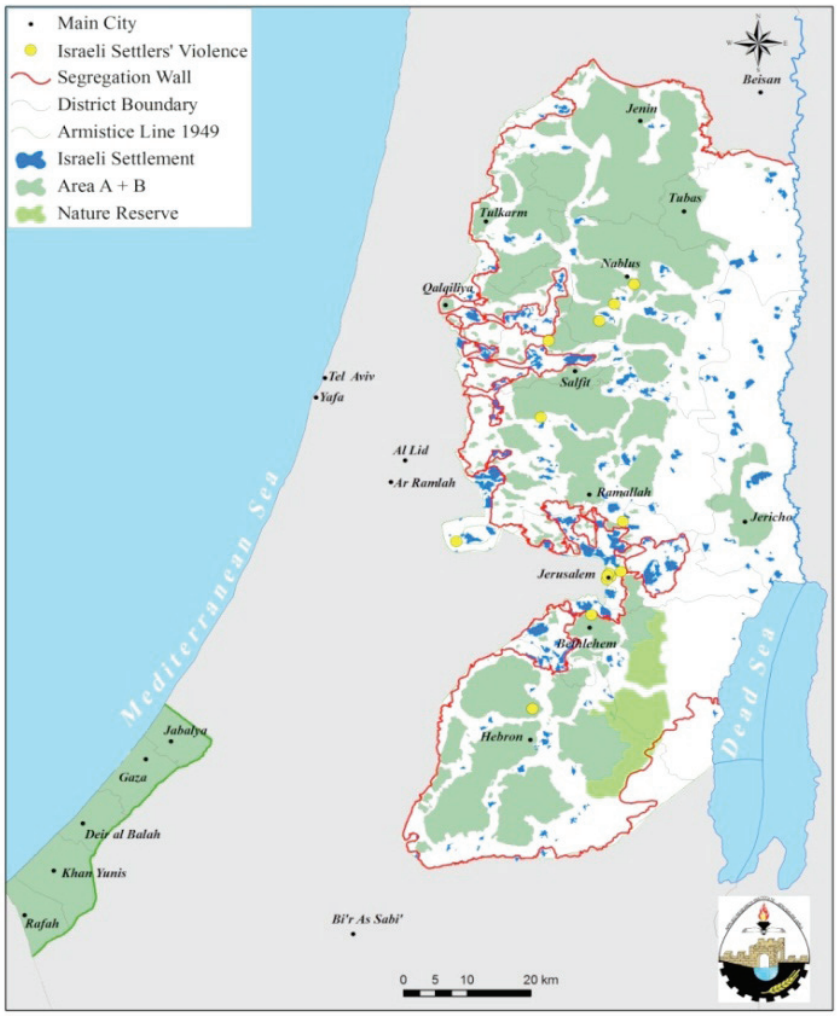

خريطة رقم (1): اعتداءات المستوطنين على المقدسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة[114]

وبحسب الشكل رقم (2) يتضح لنا الارتفاع الكبير في معدل الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات في مدينة القدس مقارنة بغيرها من المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث بلغت 314 انتهاكاً، أي ما نسبته 60% من إجمالي الاعتداءات الإسرائيلية، تمثلت أغلبها في اقتحامات متكررة للمسجد الأقصى ومنع المواطنين الفلسطينيين من تأدية شعائرهم الدينية. بينما جاءت مدينة الخليل في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 12% من إجمالي الانتهاكات، وقد تمثلت هذه الاعتداءات في انتهاك حرمة المسجد الإبراهيمي وإغلاقه، ومنع الأذان فيه لمرات عديدة، وصلت إلى 600 مرة خلال سنة 2013 وحدها[115]. أما مدينة نابلس فقد احتلت المرتبة الثالثة، بواقع 8%.

ويوضح الشكل رقم (3) أن المساجد قد سجلت أعلى نسبة من الانتهاكات خلال السنوات الخمس السابقة بحوالي 316 انتهاكاً، أي ما نسبته 60% خلال فترة الدراسة. وقد تراوحت تلك الاعتداءات ما بين الاقتحام المستمر من قبل المستوطنين وسلطات الاحتلال الإسرائيلي لبيوت الله، وإغلاقها والتعدي عليها بالحرق والإتلاف والسرقة والرشق بالحجارة، وكتابة الشعارات العنصرية المسيئة.

كما زادت معدلات هدم المساجد في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل جزئي أو كلي حسب الشكل رقم (3). جدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قامت خلال الحرب على قطاع غزة، والتي استمرت 22 يوماً بدءاً من 2008/12/27م وحتى 2009/01/18م، باستهداف حوالي 152 مسجداً، دمرت منها 45 مسجداً بشكل كلي، وألحقت أضراراً جزئية بحوالي 107 مساجد[116]، فيما بلغ إجمالي التكلفة التقديرية للخسائر المادية لهذه الاعتداءات أكثر من 12 مليون دولار أمريكي[117]. وبلغت نسبة الاعتداءات على دور العبادة خلال الحرب 30%، وهي تعتبر أعلى نسبة استهداف إذا ما قورنت باستهداف المقار الحكومية العامة والأمنية خلال فترة الحرب[118]. يضاف إلى ذلك استهداف 25 مسجداً بالهدم الكلي أو الجزئي في العدوان الإسرائيلي على غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 [119].

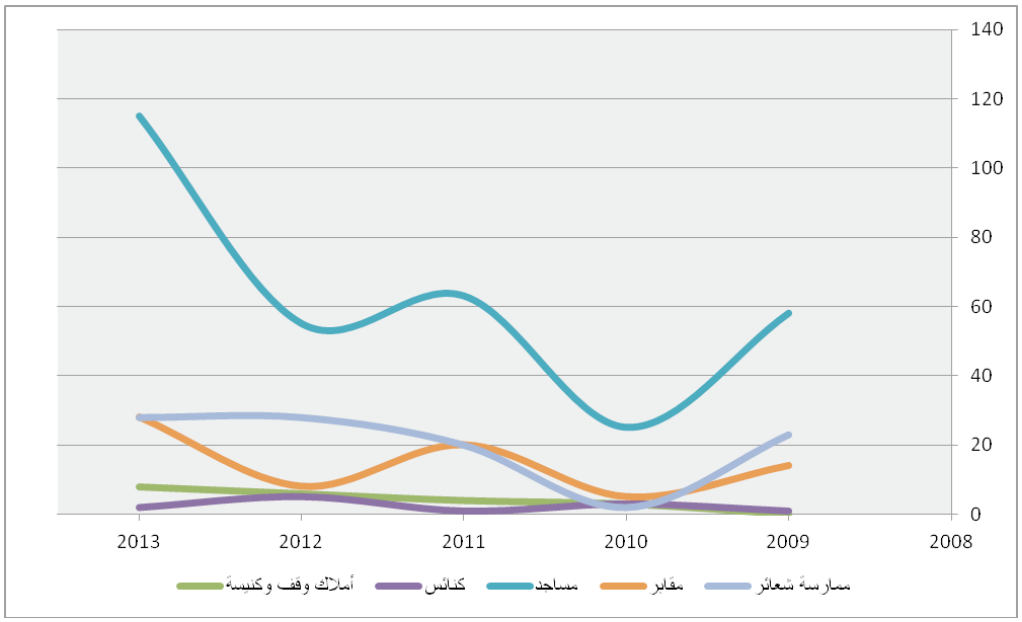

الشكل رقم (3): تصنيف الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية خلال (2009-2013)[120]

الانتهاكات التي تعرضت لها مدينة القدس (2009-2013):

شهدت المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس تصاعداً للانتهاكات الإسرائيلية خلال الأعوام (2009-2013) من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، استهدفت المدينة وسكانها ومعالمها الحضارية والدينية، بهدف استكمال تهويدها كعاصمة حصرية يهودية[121].

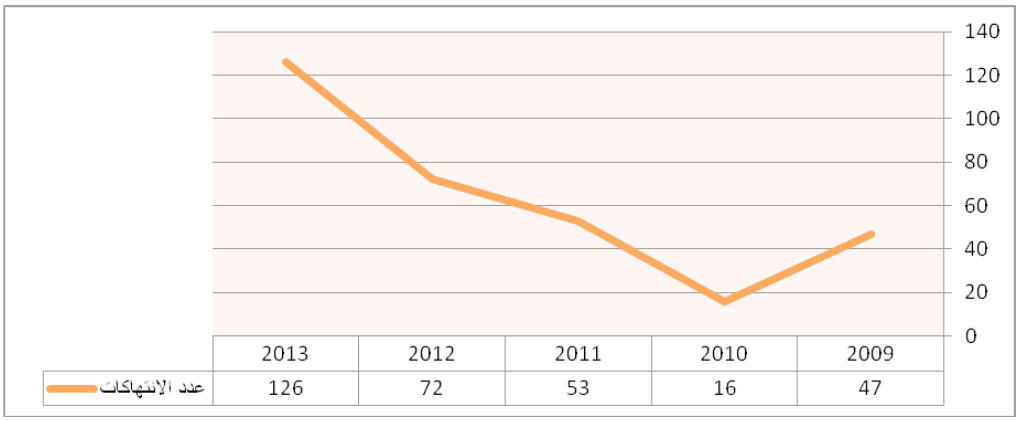

الشكل رقم (4): الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس (2009-2013)[122]

يتضح من الشكل رقم (4) أن إجمالي الانتهاكات للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بلغت 314 انتهاكاً، وقد بلغ نصيب المقدسات المسيحية 22 انتهاكاً، فيما كان عدد الانتهاكات للمقدسات الإسلامية في القدس حوالي 292 انتهاكاً، كان أبرزها موجه ضد المسجد الأقصى، من خلال اقتحام المستوطنين وجنود الاحتلال بشكل دائم للمسجد وساحاته، ومنع المواطنين من الصلاة فيه. من الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأذرعه الرسمية قامت بتنفيذ حوالي 170 انتهاكاً للمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، بينما قام المستوطنون اليهود بتنفيذ ما يقرب من 144 انتهاكاً في نفس الفترة، تلك الانتهاكات التي تمت بالتنسيق بين المستويات الرسمية وغير الرسمية.

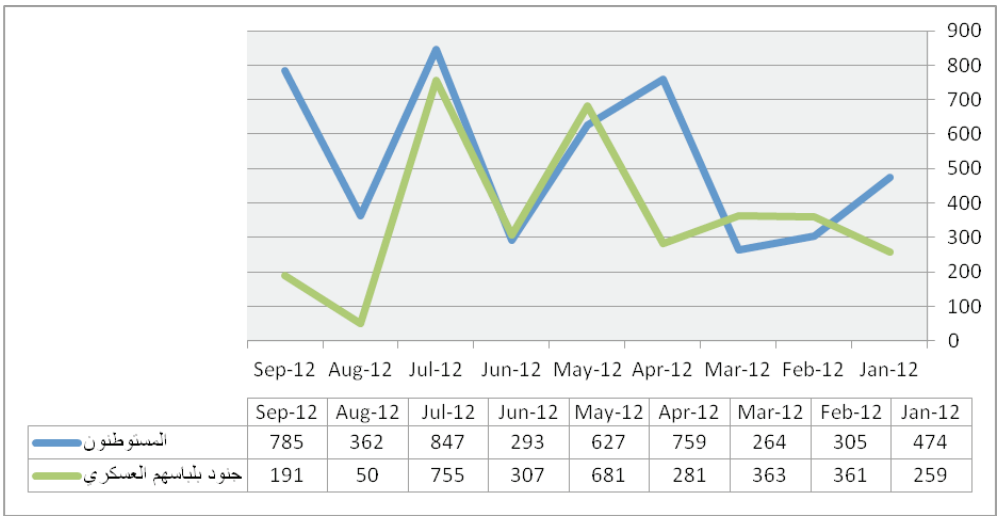

جدول رقم (1): تصنيف الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس خلال الخمسة أعوام السابقة[123]

التصنيف	أملاك كنيسة	أملاك وقف	كنائس	مساجد	مقابر	ممارسة شعائر	المجموع
إسلامي	–	8	–	203	25	56	**292**
مسيحي	6	–	10	–	2	4	**22**
المجموع	**6**	**8**	**10**	**203**	**27**	**60**	**314**

الشكل رقم (5): اقتحامات الجنود والمستوطنين الإسرائيليين في الفترة من 1-2012/9 [124]

يشير شكل رقم (5) إلى زيادة نسبة اقتحام المستوطنين والجنود للمسجد الأقصى وساحاته، حيث بلغت أعداد المستوطنين والجنود الذين اقتحموا المسجد الأقصى في سنة 2012 نحو ثمانية آلاف شخص، بالإضافة إلى 220 ألفاً من السياح الأجانب الذين يدخلون الأقصى

بلباس فاضح وسلوكيات مشينة لا تراعي قدسية المكان، في حين أن عدد من انتهكوا حرمة منطقة حائط البراق بلغ عشرة ملايين إسرائيلي وسائح أجنبي، بحسب الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، والتي أكدت على أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى لمضاعفة عدد الزوار لمنطقة البراق ليصل عددهم نحو 15 مليون زائر سنوياً، مؤكدة أن الاحتلال يسعى من خلال هذه الاقتحامات إلى تحقيق هدفين: الأول: محاولة فرض تقسيم زماني ومكاني مؤقت في المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، والثاني: هو تحويل ساحات المسجد الأقصى إلى ساحات عامة تتبع لإدارة بلدية القدس[125].

كما شهد عام 2013 تصاعداً ملحوظاً في نسبة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى وباحاته، حيث وصل عدد الذين قاموا باقتحام المسجد الأقصى وباحاته خلال سنة 2013 أكثر من 9,050 شخصاً، بينهم وزراء في حكومة الاحتلال، ونواب كنيست، ونحو 2,342 من الجنود، و1,876 من «في حماية الشرطة»، علماً بأن أكثر الاقتحامات خلال سنة 2013م حدثت في شهر أيلول/ سبتمبر، ليصل عدد المقتحمين نحوي 1,595) متطرفاً خلال أيام «عيد الغفران»، وفي تموز/ يوليو 1,133 متطرفاً في ذكرى ما يسمى «خراب الهيكل»، وأيار/ مايو 1,007 في «ذكرى الاستقلال»، وآذار/ مارس 1,004 «عيد الفصح»[126].

الحفريات الإسرائيلية تحت الأقصى:

تعدّ الحفريات التي تجريها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحت المسجد الأقصى من أخطر الانتهاكات التي تتعرض لها المدينة المقدسة. فمنذ احتلال القدس في سنة 1967م عمل الاحتلال الإسرائيلي بشكل مكثف على توسيع حفرياته تحت المسجد الأقصى وحوله، من أجل تحقيق هدف معلن وهو بناء «أورشليم المقدسة»، والمتضمن إقامة الهيكل وهدم مسجدي قبة الصخرة والمسجد الأقصى[127]. إلا أن الحفريات الإسرائيلية لم تكن يوماً موجهة لمعرفة الحقيقة بقدر ما كانت تسعى لإثبات الادعاءات اليهودية، ومحاولةً لإيجاد أدلة على روايات التوراة المحرفة والأساطير التاريخية اليهودية، وهو ما يفسر امتناع السلطات الإسرائيلية عن إشراك أية أوساط علمية عالمية، غير يهودية أو محايدة، في الحفريات حول المسجد الأقصى[128].

تركزت جهود الحكومة الإسرائيلية في سنة 2009م على إيجاد بنية تحتية حقيقية لمقدسات يهودية مزعومة داخل البلدة القديمة، سواءً من خلال بناء الكنس فوق الأرض مثل كنيس

«خيمة إسحاق» قبالة باب السلسلة أو «كنيس الخراب» في حارة الشرف «حي اليهود»، أو من خلال إعداد شبكة متكاملة من الحفريات تقام فيها مزارات يهودية مصطنعة وافتتاحها أمام الزوار. فقد ارتفع عدد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه من 25 حفرية بحلول 2009/8/21م إلى 34 حفرية بحلول 2010/8/21م[129]. في حين أن الحفريات ارتفعت خلال سنة 2011م لتصل إلى 38 حفرية[130]. وقد أظهرت أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه المبينة في الجدول رقم (2) أن الاحتلال يبذل جهوداً متزايدة لتنفيذ مخططاته التهويدية تحت سطح الأرض، حيث بلغت أعداد الحفريات خلال سنة 2012م 41 حفرية، بينما زادت خلال سنة 2013 لتصل إلى 47 حفرية. أي أن مخططات الحفر ارتفعت لتصل إلى الضعف – بنحو 22 حفرية – عن سنة 2009[131].

المنطقة	نوع الحفريات	عددها الحالي	عددها السابق
الجهة الغربية	حفريات مكتملة	١٢	١٢
	حفريات غير مكتملة	١٣	٩
مجموع حفريات الجهة الغربية		**٢٥**	**٢١**
الجهة الجنوبية	حفريات مكتملة	٥	٥
	حفريات غير مكتملة	١٢	١١
مجموع حفريات الجهة الجنوبية		**١٧**	**١٦**
الجهة الشمالية	حفريات مكتملة		
	حفريات غير مكتملة	٥	٤
مجموع حفريات الجهة الشمالية		**٥**	**٤**
المجموع الكلي		**٤٧**	**٤١**

جدول رقم (2): الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه[132]

لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة لدولة الاحتلال، وذلك بعد أن تشعبت وانتشرت الحفريات بشكل موسع تحت المسجد. بل وانتقلت السلطات الإسرائيلية إلى ترميم المواقع القديمة وتأهيلها لاستقبال الزوار.

تظهر الخريطة رقم (2) ورقم (3)، تمركز الحفريات الإسرائيلية في الجهة الغربية من

المسجد الأقصى، والتي بلغت 25 حفرية، وكذلك الجهة الجنوبية والتي بلغت فيها الحفريات 17 حفرية، وقد عمل الاحتلال على ربطها ببعضها البعض، لتشكل شبكة من المزارات والمواقع الدينية والأثرية التي تستقطب السياح والزوار والتي تمكنهم من الوصول مدينة يهودية أثرية مزعومة يطلق عليها اسم مدينة «الملك داوود»، أكد ذلك ما أعلنته جمعية العاد الاستيطانية المشرفة على هذه الحفريات بقولها أنها أنجزت ما يقارب من 55% من مشروع بناء «مدينة داوود»[133].

كما واستكملت سلطات الاحتلال حفرياتها بشكل متسارع في منطقة القصور الأموية، والتي يسعى الاحتلال إلى تحويلها إلى مسارات ومطاهر للهيكل المزعوم ضمن ما يعرف بـ»الحدائق التوراتية والتلمودية» حول الأقصى والبلدة القديمة. في حين أن حفريات الجهة الشمالية كانت محدودة مقارنةً بغيرها، فقد بلغت خمس حفريات لم ينته العمل بها بعد. وفي الآونة الأخيرة استكمل الاحتلال حفرياته في مغارة الكتان الواقعة بين بابي العمود والساهرة. وقد سعت ما يسمى بسلطة الآثار الإسرائيلية في حفر الأنفاق وتوسيع رقعتها في مغارة الكتان على مساحة تسعة آلاف متر مربع، وعلى امتداد نحو 250 متراً في عمق أفقي أسفل البلدة القديمة حيث تصل إلى حارة السعدية[134].

خريطة رقم (2) أبرز مواقع الحفريات في المسجد الأقصى ومحيطه[135]

خريطة رقم (3) أبرز مواقع البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه[136]

عنف المستوطنين ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في ميزان القانون الدولي الإنساني:

وفق التقرير الموثق فإن المستوطنين يعتبرون أداة فعّالة للاحتلال التي تدمر حياة الفلسطينيين. وأشكال هذه التدمير متنوعة ومتعددة. والعنف الموجه ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية ليس هو الوحيد فقط، بل هناك أشكال متنوعة تصل لحد القتل والتدمير. وبناء على ما جاء به التقرير فإن المستوطنين لا يعتبرون مدنيين بأي شكل من الأشكال. يعرّف بروتوكول جنيف الأول لسنة 1977، الأهداف العسكرية بأنها «تلك التي تساهم مساهمة فعالة في العمل العسكري، سواء كان ذلك بطبيعتها أو بموقفها أو بغايتها أو باستخدامها»[137].

إن إدارة عملية المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي كانت بيد الاحتلال. وإن القبول ببحث الملفات الكبرى مثل القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والحدود، إضافة إلى التعاون مع الجيران في مفاوضات الحل النهائي أعطى سلطات الاحتلال فرصة كاملة

لتوسع الاستطيان وتثبيت وقائع ميدانية، يصعب تجاهلها، إن بدأت عملية بحث المستوطنات أساساً.

ومن المعروف أن المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقوم بأدوار متعددة لا تمتّ إلى النشاطات المدنية بأيّ صلة. وتُعَدّ المستوطنات، من وجهة النظر العسكرية، نقاط تجميع للأسلحة والمعدات العسكرية في عمق الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى استخدامها كنقاط ارتكاز لعمليات عسكرية، ما يجعلها تؤدي دوراً عسكرياً لا يُنكر.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، أطلق قادة المستوطنين تحذيراتهم من أنهم سيقومون «بحماية أنفسهم بأنفسهم»[138]. وانتشرت الدوريات الأمنية المكونة من المستوطنين المسلحين التي تجوب محيط المستوطنات الإسرائيلية من دون أن يكون للجيش ولا للشرطة الإسرائيلية أية مسؤولية أو إشراف عليها[139].

ولا يبدو واضحاً إذا كانت هناك ضوابط تحكم عمل دوريات المستوطنين الأمنية هذه؛ فليس هناك على الأغلب تعليمات إطلاق نار خاصة. والأهم أن وجود دوريات المستوطنين المسلحة يجعل من الصعب التمييز بين المسلحين وغير المسلحين من السكان، وهو الفرق الذي على أساسه قامت اتفاقيات جنيف لحماية السكان المدنيين.

والمستوطنات تؤدي دوراً اقتصادياً مدمّراً بالنسبة إلى حياة الفلسطينيين، ففيها تنتشر معظم الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وتنتج العديد من المنتجات الزراعية التي تصدّرها «إسرائيل» إلى الخارج، وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى حظر استيراد منتجات المستوطنات[140].

ومن جانب آخر، يعمل عدد كبير من المستوطنين في الوظائف الأمنية في المستوطنات. إن حمل المستوطنين للسلاح، بالإضافة إلى الدور العسكري الذي تؤديه المستوطنات، يجردهم من «الحماية المدنية» التي يضفيها القانون المدني الإنساني عليهم – على افتراض أنهم مدنيون – بسبب اشتراكهم في الأعمال العدائية حسب المادة 51 من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977.

ما زالت «إسرائيل» في وضع احتلال محارب للأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو 1967. ونتيجة لذلك، تنطبق معاهدة جنيف الرابعة والبنود الأخرى للقانون الإنساني الدولي على هذه الأراضي. وهذا يشمل أيضاً شرقي القدس التي ما زالت أرضاً محتلة على الرغم من المحاولات الإسرائيلية لضمّ المدينة لتكون جزءاً من «إسرائيل».

وفقاً للقانون الدولي، يجب على دولة الاحتلال واجب تقديم تعويضات عن الانتهاكات للقانون الدولي التي أحدثتها سياساتها وممارساتها الاستيطانية. وهذا يتطلّب منها إزالة المستوطنات وسكّانها وتعويض المالكين عن مصادرة وتدمير ممتلكاتهم، وحيث يكون ملائماً، التعويض

عن خسارة الأرباح و/أو دفع الفوائد.

تنتهك السياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية المادة 49، الفقرة 6 من معاهدة جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل مجموعات من سكّانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ولا يقتصر هذا البند، كما تُجادل "إسرائيل"، على النقل القسري بل يشمل الوضع الذي تعمل فيه القوة المحتلة بنشاط ومن خلال مجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية لتشجيع سكانها على الإقامة والسكن في الأراضي المحتلة، وحتى تشجيعهم على ممارسة العنف الممنهج ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وبذلك تغيير صفتها الجغرافية والديمغرافية.

حظرت اتفاقية لاهاي لسنة 1907، والمكونة من 56 مادة، الأعمال التالية خلال العمليات الحربية وفي أراضي العدو: السم، القتل، الجرح، استخدام الأسلحة المسببة لآلام لا مبرر لها، تدمير الممتلكات أو حجزها، مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية، الهجوم على أماكن العبادة والعلوم والفنون والأماكن الأثرية، ثم حرمت فرض العقوبات الجماعية، وأكدت على احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية وعدم جواز مصادرة الملكية الخاصة..

إن قواعد القانون الدولي الإنساني تؤكد على حماية الأماكن المقدسة والأماكن الأثرية، كما تلزم هذه القواعد سلطات الاحتلال احترام هذه ألاماكن، وعدم المساس بها والعمل على احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية، كما تحذر من التدخل في هذه الشؤون أو العمل على تعطيلها، وعلى سبيل المثال تنص المادة 56 من اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907 على أن "امتلاك البلديات والمؤسسات الدينية والتعليمية، حتى ولو كانت للدولة، يجب أن تعامل كالأملاك الخاصة، وأن الاستيلاء أو التدمير أو الأضرار المتعمدة لهذه المؤسسات أو المباني التاريخية أو التحف الفنية محظور".

أما المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 الخاصة بحماية السكان المدنيين تنص على حق السكان في المناطق المحتلة ممارس شعائرهم الدينية حسب عاداتهم وتقاليدهم.. وبالرجوع إلى محكمة نورمبرغ في أعقاب الحرب العالمية الثانية لسنة 1945 أكدت على أن تعرض سلطات الاحتلال للأماكن الدينية أو المساس بها، وكذلك إعاقة أو تعطيل الشعائر الدينية في الأراضي المحتلة، يشكل جريمة من جرائم الحرب تدينها قوانين وأعراف الحرب والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية والمبادئ العامة المعترف بها من الدول المتمدنة.

لا بد أن تطالب القيادة الفلسطينية بتفعيل المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة في الجمعية العامة[141]، بعد كل اعتداء يقوم به المستوطنون، لتتمكن من محاكمة المسؤولين الإسرائيليين

في محاكم دولية. وضرورة تكرار الطلب القانوني لا السياسي في مجلس الأمن حتى لا يواجه بفيتو أمريكي في كل مرة، أو يحصل على مجرد تنديد من المجلس في أحسن أحواله من خلال بيان رئاسي أو ما شابه.

لا بد من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من أجل استصدار فتوىً حول سياسة الاحتلال بشكل عام وعنف المستوطنين بشكل خاص، طبقاً للمادة 65 من نظام محكمة العدل الدولية[142]، على غرار الفتوى التي أصدرتها المحكمة بشأن الجدار العازل. كي تشكل وثيقة لملاحقة قادة المستوطنين في المحاكم الدولية وتمنع أي استيراد بضائع من المستوطنات، وتلاحق الشركات الغربية التي تتعامل مع منتجات المستوطنات.

ضرورة متابعة فتوى محكمة العدل الدولية تجاه الجدار العازل من أجل إرهاق الشركات الأوروبية والأجنبية التي تورطت في المشاركة في بناء الجدار العازل الذي يخالف اتفاقية جنيف الرابعة 1949، والتي وقّعتها حكومات دولها، ومن ثم إجبارها على دفع تعويضات للمتضررين.

لا بد أن تستغل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية علاقاتها الطيبة مع بعض الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة «إسرائيل» على انتهاكاتها القانونية الفاضحة، وأن تطلب تفويض حكومات أخرى لأجل القيام بذلك.

لا بد أن تطالب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتكوين لجنة مستقلة تدرس آثار كل انتهاك قانوني تقوم به «إسرائيل» لتحديد المسؤولية القانونية الدولية، ومن ثم طلب إحالة ذلك على المحكمة الجنائية الدولية وعدم الاكتفاء بالوقوف عند أعتاب المنظمة الدولية من خلال خطابات سياسية منمّقة.

ضرورة مقاضاة المجرمين الإسرائيليين تحت مبدأ الاختصاص العالمي (المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة[143])، من طريق تحريك مكاتب محاماة في الدول الأوروبية، لكون ممارسات دولة الاحتلال تعدّ خرقاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة 1949. إن المراوحة في نفس المكان، والاكتفاء بفقاعات إعلامية، في هذا الخصوص، أمر لا يسمن ولا يغني من جوع.

ضرورة إنشاء هيئة عامة، سواء كانت فلسطينية أم عربية، لحصر أضرار هذه الاعتداءات وتقديرها، بهدف تنظيم هذه المطالب بدقة لتكون جاهزة عند الحاجة اليها.

الخاتمة

شهدت اعتداءات المستوطنين وانتهاكاتهم للمقدسات في الضفة الغربية وشرقي القدس تصاعداً ملحوظاً في ظل الدعم والتشجيع من قبل قطاعات رسمية وغير رسمية في الدولة والمجتمع الإسرائيلي، وفي ظل حماية أجهزة الدولة وفي مقدمتها: الحكومة، والجيش، والشّرطة، والادّعاء العامّ، والمحاكم الإسرائيليّة.

ومن غير المتوقّع البتّة أن يوقف المستوطنون اعتداءاتهم اليوميّة على الفلسطينيّين ومقدساتهم وممتلكاتهم أو حتى تخفيفها، بل إن الدلائل الكثيرة تشير إلى أنّ هذه الاعتداءات ستزداد كمًّا ونوعاً، وذلك في ظلّ احتدام الصّراع على مصير الضفّة الفلسطينية المحتلّة، كلما عادت دواليب التسوية السياسية إلى الدوران.

كما أن السلطات الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليّون يعدون هذه الاعتداءات على الفلسطينيّين وممتلكاتهم وأراضيهم جزءاً من عمليّة الاستيطان ذاتها ومن الصراع على مصير أراضي الضفّة الفلسطينية المحتلّة. وفي هذا السّياق تدرك الحكومة الإسرائيليّة والمستوطنون أنفسهم الدّور التاريخي المهم الذي يقوم به المستوطنون في تهويد أراضي الضفة الفلسطينية المحتلّة، وفي دفعهم المستمر وعملهم الدؤوب لالتهام المزيد من أراضيها، دون توقف، وكذلك دورهم المهم، إلى جانب الجيش، في التنكيل بالفلسطينيين لكسر إرادتهم وإذلالهم، وتخفيض تطلعاتهم، وترويضهم لقبول وجود الاستيطان والمستوطنين فوق أراضيهم المحتلة. كما لا يغيب عن المشهد أن هؤلاء المستوطنين ومن يدعمهم يمثلون هذه الأيام قوة انتخابية ضخمة لكل من له طموح سياسي ويسعى للوصول إلى السلطة، لذا فمن غير المتوقع أن تغامر الأحزاب، سواء الممثلة داخل الحكومة أو خارجها، بخسارة هذه الأصوات، ومن ثم العمل على مجاراتها في عدوانها، وتوفير الغطاء والدعم لها.

لذا فإن الأوضاع مرشحة لمزيد من التدهور خاصة في ظل غياب استراتيجية فلسطينية أو عربية تواجه غول هذا الاستيطان، ولعل استمرار المفاوضات العبثية دون مرجعيات وطنية ودولية ودون ضوابط ومحددات، وفي ظل انشغال عربي، وانحياز غربي وأمريكي لـ"إسرائيل"، كان وما يزال يمثل لحظة تاريخية تستغلها "إسرائيل" كغطاء لزيادة استيطانها وتهويدها للأراضي الفلسطينية ومقدساتها.

بيد أن المس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية من قبل المستوطنين والسلطات الإسرائيلية

على السواء دون النظر إلى حساسية القضية لملايين المؤمنين حول العالم، ليفتح الصراع على مصراعيه، ويؤذن بحرب شاملة، يُستدعى لها كافة عناصر الصراع وفي مقدمتها العنصر الديني، وهو ما يهدد الأمن والسلم في المنطقة والعالم، ما لم تتدخل كافة القوى والجهات الفاعلة للجم دولة الاحتلال عن عدوانها، وتحمّلها المسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال.

من هنا، لا بدّ من رسم استراتيجية وطنيّة فلسطينيّة تضع التصدّي للاحتلال وللاستيطان والمستوطنين والنّضال من أجل إنهائه – لا تجميده – وتضع على رأس أولوياتها ما يلي:

1. اعتبار ما يقوم به المستوطنون من أعمال عدوانية وخاصة على المقدسات بمثابة "إرهاب" يجب إدانته ومحاسبته، محلياً ودولياً.
2. التأكيد على حق الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين) في حرية العبادة والوصول الآمن غير المشروط إلى مقدساتهم، مع ضمان عدم المس بها.
3. طرح مصادرة الأراضي واستمرار الاستيطان وبطش المستوطنين بالفلسطينيين كقضية مركزية محورية وعلى قمة جدول عمل الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة.
4. إيلاء أهمية قصوى لأي اعتداء على الفلسطينيين ومقدساتهم ومصادرة أراضيهم، واتخاذ خطوات نضالية مقنعة لمواجهته، مثل تفعيل المقاومة بكافة أشكالها بما فيها المقاومة المسلحة.
5. وضع خطة عمل شاملة تطالب الدول العربية وجامعة الدول العربية وجميع دول العالم والهيئات الدولية بتحويل موقفها المعارض والمستنكر للاستيطان والاحتلال الإسرائيلي إلى أفعال، وفي مقدمتها المطالبة بإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية، بكافة السبل بما فيها فرض عقوبات سياسية واقتصادية على الاحتلال ومستوطناته ومستوطنيه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفعيل قرارات المقاطعة.

هوامش

1 تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدينة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، مقدم للدورة الثانية والعشرون، البند 7 من جدول الأعمال (حالة حقوق الانسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى). A/HRC/22/63, 7 February, 2013

2 Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel", Congressional Research Service report, 12 March, 2012, available at: www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

3 تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدينة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، مرجع سابق.

4 "آلاف الإسرائيليين ينتقلون للسكن في المستوطنات سنويا ويعتادون على الوضع الأمني ويرفضون سيادة غير إسرائيلية"،2014/2/25، مركز مدار، على الرابط: http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=23793&catid=21

5 رندة حيدر، السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتيناهو 2009–2012، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

6 وكالة رويترز، 2014/3/21، على:
http://uk.reuters.com/article/2014/03/21/uk-palestinian-israel-un-idUKBREA2K1JM20140321

7 الموجة الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية: حكومة مستوطنين تستبيح أراضي الشعب الفلسطيني"، أغسطس 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 1.

8 Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, The Humanitarian Impact of Israeli Settlements Policies.

9 عكيفا الدار، بنك الأراضي في الضفة: مئات آلاف الدونمات لتوسيع المستوطنات"، هآرتس، 2012/3/30.

10 بيان صحفي: " 46 عامًا على الاحتلال: سيطرة إسرائيل على مناطق C تمسّ الفلسطينيين في كلّ أنحاء الضفة"، بيتسيلم، على الرابط: http://www.btselem.org/arabic/press_releases/20130605_area_c_report

11 عميرة هس، "باراك أمر بهدم 8 قرى من أجل التدريبات العسكرية"، هآرتس، 2012/7/23، على الرابط:
www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1783346

12 عميرة هس، "الإدارة المدنية أصدرت أوامر بهدم 52 بيتا في قرية فلسطينية"، مرجع سابق.

13 Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, op. cit.

14 Ibid.

15 حاييم ليفنسون، "المستوطنون سيشقون طرقا من دون الحصول على تصريح، هآرتس، 2012/2/20. على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1645669

16 Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, op. cit.

17 "تقرير لجنة ليفي: إين اختفى الفلسطينيون"، موقع بيتسيلم، على الرابط:
http://www.btselem.org/arabic/setllements/20120711_levy_committee_report

18 تقرير الشرق الأوسط رقم 89–20 تموز/ يوليو 2009، اليمين الديني في إسرائيل وقضية المستوطنات، مجموعة الأزمات الدولية، ص 12–17.

19 المصدر نفسه.

20 المصدر نفسه.

21 المصدر نفسه.

22 Dror Etkes and Lara Friedman, "The Ultra-Orthodox Jews in the West Bank", October 2005, available from http://peacenow.org.il/eng/content/ultra-orthodox-jews-west-bank

23 حركة السلام الآن، على: http://peacenow.org.il/eng

24 جيفري ارونسون، تقرير بعنوان: المستوطنون والجيش في خندق واحد، منظمة السلام للشرق الأوسط، كانون ثاني شباط 2012.

25 سليم سلامة، تدفيع الثمن "تنظيم غير قانوني"، مركز مدار، 2003/7/9.

26 محمود محارب، تنظيم "جباية الثمن".. وجباية الثمن من الفلسطينيين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر، فبراير 2012، ص 5–6.

27 كشفت القناة العاشرة الإسرائيلية أن عصابة "جباية الثمن" الإسرائيلية الإرهابية، أصدرت دليلا يقع في 32 صفحة، لـ تعليم الصغار كيفية انتهاك جسد الفلسطيني وخصوصيته. ويحرض الدليل على الكراهية والانتقام، ويوثق كل أعمال تنظيم "جباية الثمن" في السنوات الأربع الأخيرة. ويذكر الدليل أن أسباب الانتقام من العربي هي الاعتقال الإداري لليمين المتطرف، وتشغيل العمال العرب في المجمعات السكنية اليهودية، والعلاقات العاطفية بين شباب عرب ويهوديات، وهدم مستوطنات وبيوت يهودية، وفق ما ورد في الدليل. ويوزع الدليل منذ صدوره على كل شاب في المستوطنات، "أملا" في أن يساهم "بمأسسة" عمليات الاعتداء التي يتعرض لها الفلسطينيون. أنظر موقع عرب 48، 2013/7/24.

28 أنظر تقارير معهد البحاث التطبيقية "أريج": www.arij.org; وتقارير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة "بيتسيلم": www.btselem.org

29 سليم سلامة، تدفيع الثمن "تنظيم غير قانوني"، مركز مدار، 2003/7/9.

30 Erica Chernofsky, "Hilltop Youth push to settle West Bank". *BBC*. 18/9/2009. Retrieved 11 January 2012.

31 Hanna Welde Trans, The Wild Wild West Bank: Investigation caused of increased settler violence 2006-2011. (Master's thesis, Department of Political Science, University of Oslo, Spring 2012), pp.11-12.

32 Moshe Dann, "In defense of hilltop youth". The Jerusalem Post, 13/7/2004.

33 Tovah Lazroff, "Palestinians blame 'hilltop youth' for school arson". The Jerusalem Post, 21/10/2010.

34 Chaim Levinson (14 December 2011). "Israel Police scrambles to stop mosque arsonists from striking again". *Haaretz*, 14/12/2011.

35 (تقرير) وديع عواودة، البناء الاستيطاني في الضفة الغربية يزدهر من خلف أكاذيب شارون، مركز مدار، 2004/11/8.

36 http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/01/11/483167.html

37 أنظر أهداف الجماعة على موقع "أمناء جبل الهيكل"، تحت عنوان: "Objectives of the Temple Mount Faithful" ، على:
http://templemountfaithful.org/objectives.php

38 المنظمات اليهودية التي تسعى لتهويد القدس وهدم الأقصى، العرب اليوم، على الرابط:
http://alarabalyawm.net/?p=34364

39 Wikipedia, Ir David Foundation, at: http://en.wikipedia.org/wiki/Ir_David_Foundation

40 المنظمات اليهودية التي تسعى لتهويد القدس وهدم الأقصى، مرجع سابق.
http://alarabalyawm.net/?p=34364

41 موقع «فلسطينيو 48»، 2012/12/5.

42 المنظمات اليهودية التي تسعى لتهويد القدس وهدم الأقصى، مرجع سابق.

43 الجدير بالذكر أن الحديقة الأثرية تم إنشاءها في أعقاب حرب الأيام الستة، عندما تم تقسيم حائط البراق لمكانين، الأول في الجزء الشمالي وتحول إلى ساحة البراق أو ما يسميه الإسرائيليون بساحة المبكي، والآخر في الجزء الجنوبي والذي بقي موقع أثري بإدارة الشركة الحكومية لتطوير شرق القدس.

44 هآرتس، 2014/2/25.

45 فعلي سبيل المثال منح شارون منظمة عطيرت كوهانيم في 1991/4/10، 30 دونماً مغروسة بأشجار الزيتون من أراضي القدس، واعداً بمساعدتها في توسيع البؤرة الاستيطانية التي أقامتها في الحي الإسلامي. هآرتس 1991/3/29، وانظر صحيفة هاكيش الإسرائيلية، 1991/4/10.

46 The Applied Research Institute-Jerusalem (Arij), at: http://www.arij.org/paleye/oldcity/index.htm

47 Michael Dumper, Israeli Settlement in the Old City of Jerusalem, op. cite, p. 47-48. For further details about this group thoughts see: Ateret Kohanim's website on: www.ateret.org.il/english/bkgrnd/index.html (visited on 1/6/2002)

48 Alquds, 6/6/1999.

49 المنظمات اليهودية التي تسعى لتهويد القدس وهدم الأقصى، العرب اليوم، على الرابط:
http://alarabalyawm.net/?p=34364

50 تعطي المصادر تاريخين مختلفين لتأسيس "يشيفات توراة كوهانيم"، وهما 1979، 1982.

51 Michael Dumper, op. cite, p. 48-49.

52 Waleed Al-Modallal, The Israeli Settlements in Jerusalem: A study of settlement pattern and processes and their impact on Peace and security in the region, London: LAP Lambert Academy Publishing, 2011, p. 204.

53 Waleed Al-Modallal, op. cit. p. 205.

54 Amir Cheshin Municipal policies in Jerusalem- an Account from within, 1st ed. 1998, Jerusalem: PASSIA, p. 102.

55 Michael Dumper, op. cit. p. 50. cited from a booklet issued by Atera Lewshnah (without date).

56 معاريف، 2000/12/29.

57 المنظمات اليهودية التي تسعى لتهويد القدس وهدم الأقصى، مرجع سابق.

58 المرجع نفسه.

59 إبراهيم عبد الكريم، الاستهداف الإسرائيلي للمقدسات الإسلامية وخطر المساعي التهويدية، مركز الإمارات للدراسات، 2007/3/27، على الرابط:

http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;ECSSR_COOKIE=VtNPSx5GYdGQZbpMsnbpHLfzRnyxKptntTHkXr1DSVdQtdYyVnh1!56947829!-1846795849?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=featuredTopicsPage&ftId=%2FFeatureTopic%2FIbrahim_Abdel_Karim%2FFeatureTopic_0307.xml&_event=viewFeaturedTopic&categoryId=Islam+and+Sanctities&lang=ar

60 غازي حسين، من يخطط لتدمير المسجد الأقصى، صحيفة تشرين، 2004/6/29. على الرابط:
http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/5677

61 إبراهيم عبد الكريم، مرجع سابق.

62 أنظر:

. تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدينة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، مرجع سابق.

. (تقرير) "مكان غير آمن. إخفاق السلطات في حماية حقوق السكان في محيط البؤر الاستيطانية بالقدس الشرقية"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أيلول 2010، ص 5-6.

63 Report entitled: "When Settlers Attack", Jerusalem Fund for Education and Community Development, Washington, 2012.

64 تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدينة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، مرجع سابق.

65 Report: "when Settlers Attack", op. cit.

66 Report: "when Settlers Attack", The Palestine Center, 2012, at: http://www.thejerusalemfund.org/ht/a/GetDocumentAction/i/32678

67 أنظر تقريراً مفصلاً يتناول نسب تصويت المستوطنين في الحكومة الإسرائيلية الحالية (التاسعة عشر)، على موقع حركة السلام الآن: http://peacenow.org.il/eng/sites/default/files/VotingPatterns2013.pdf

68 وهم: وزيرالدفاع موشيه يعلون، ويسكن في مستوطنة »مكابيم – ريعوت"؛ وزير التربية والتعليم شاي بيرون، ويسكن في مستوطنة "أورانيت"؛ وزير الإسكان أوري أريئيل، ويسكن في مستوطنة "كفار أدوميم"؛ نائب الوزير أوري أورباخ، ويسكن في مستوطنة "موديعين" (التي تقرر مؤخرا اعتبارها مستوطنة لأن معظمها مقام في الأراضي الواقعة خارج الخط الأخضر)؛ نائب الوزير إيلي بن داهان ويسكن في مستوطنة "هار حوماه"، في جبل أبو غنيم في جنوب القدس الشرقية؛ نائب وزير الخارجية زئيف ألكين، ويسكن في مستوطنة "كفار إلداد«.

ويبلغ عدد النواب الحاليين في الكنيست الذين يسكنون في المستوطنات 16 نائباً على الأقل، بينهم المذكورون أعلاه. وهم ينتمون إلى أكثر من حزب. وبين النواب المستوطنين هناك نائب عن حزب العمل، هو حيليك بار، الذي يتولى منصب مدير عام حزب العمل، ويسكن في مستوطنة "بسغات زئيف" في شمال القدس الشرقية. كما أن رئيس الكنيست، يولي إدلشتاين، هو مستوطن يسكن في »نافيه دانيئيل"، التي تعتبر مستوطنة "معزولة« كونها تقع خارج الكتل الاستيطانية الكبرى. أنظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2013/5/9.

69 The official cite of : Elections for the Nineteenth Knesset: http://www.bechirot.gov.il/elections19/eng/list/results_eng.aspx

70 صالح النعامي، المستوطنون يبلورون "الإجماع الصهيوني«، موقع الرسالة، ٢٠١٣/٥/٣٠. على الرابط: http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=74450

71 صالح النعامي، مرجع سابق.

72 "Settler violence and Israeli incitement: a culture of hate", Palestine Liberation Organization, Negotiations Affairs Department, p. 50. at: www. nad-plo.org

73 Ibid.

74 Ibid.

75 لمزيد من هذه الأقوال العنصرية أنظر:

"Settler violence and Israeli incitement: a culture of hate", op. cit. pp. 42-56.

76 "Settler violence and Israeli incitement: a culture of hate", op. cit. p. 54.

77 'Judea and Samaria' is the name used by settlers and the Israeli authorities for the West Bank. G Varon, 'Head of Yitzhar settlement, openly supports revenge against Palestinians' GalGalaz (Israeli Army Radio News) (17 May 2010) http://www.glz.co.il/NewsArticle.aspx?NewsId=62286

78 "Settler violence and Israeli incitement: a culture of hate", op. cit. p. 55.

79 "Settler violence and Israeli incitement: a culture of hate", p. 50.

80 Nadaf Shargai, «The settlements new policy: 'price tag' on every evacuation by the army» Haaretz (3 October 2008) <http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?itemNo=1026113

81 Roi Sharon, 'Rabbi Melamend is in favour of price tag' NRG (15 November 2008) <http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/811/922.html

82 Ibid.

83 Ibid.

84 56 For example, 91 leaflets were distributed by seven key religious nationalist groups during the course of three months, around the time of 'Operation Cast Lead' in the Gaza Strip. A Eldar, 'Netanyahu is ignoring Abbas' efforts to end Palestinian incitement' Haaretz (15 March 2011) <http://www.haaretz.com/print-edition/features/netanyahu-is-ignoring-abbas-efforts-to-end-palestinian-incitement-1.349255>

85 57 The Yesha Council is the umbrella organisation of the municipal councils of Israeli settlements in the West Bank. Municipal councils are the local authorities in Israel and have the status of a city. Yesha is the Hebrew abbreviation for Judea and Samaria (sic).

86 Akiva Eldar, 'Netanyahu is ignoring Abbas' efforts to end Palestinian incitement", , Haartez, (15/3/2011), at: http://www.haaretz.com/print-edition/features/netanyahu-is-ignoring-abbas-efforts-to-end-palestinian-incitement-1.349255.

87 صالح النعامي، صناعة الفتوى في إسرائيل، الموقع: http://www.naamy.net/view.php?id=1100

88 مركز مدار، 2009/12/28.

89 http://www.haaretz.com/weekend/magazine/a-strange-kind of-mercy-1.364417

90 Ibid.

91 "Settler violence and Israeli incitement: a culture of hate", op. cit. p.

92 Op. cit. p. 55.

93 تقرير: " حول الإجراءات الاقتصادية الأخيرة في إسرائيل . تقليص ميزانيات معظم الوزرات باستثناء الميزانية الأمنية والأموال المخصصة للاستيطان"، وحدة المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، /8/2012.

94 موقع عكا أونلاين، 2014/3/3، على الرابط: http://www.akka.ps/ar/index.php?event=showdetail&seid=22123

A recent media report lists Israeli Knesset members who regularly engage in legislative initiatives, lobbying and media activity in support of settlements. The 'top ten' MPs in terms of what has been defined as 'activity of a national character' were as follows (the number in parenthesis indicates number of 'national' activities): 1. Uri Ariel (National Union, 46); 2. Zeev Elkin (Likud, 34); 3.Yariv Levin (Likud, 27); 4. Aryeh Eldad (National Union, 24); 5. Moshe Ya'alon (Likud, 18); 6. Danny Danon (Likud, 15); 7. Moshe Kahlon (Likud, 14); 8. Michael Ben-Ari (National Union, 13); 9. Benny Begin (Likud, 13); 10. Tzipi Hotovely (Likud, 13). Numerous statements in favour of settlements were also made by candidates in the January 2013 elections. J Lis, 'Right-wing NGO exposes extent of Israel's support of West Bank settlements' Haaretz (24 November 2011) at: http://www.haaretz.com/news/national/right-wing-ngo-exposes-extent-of-israel-s-support-of-west-bank-settlements-1.397485>; H Sherwood, 'Naftali Bennett interview: "There won't be a Palestinian state within Israel"' The Guardian (7 January 2013) at: <http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home> accessed 1 October 2013. 95

S Pyoterkovski, 'Ben-Ari: 'Price tag' on behalf of the state' Channel Seven News (13 March 2011) http://www.inn.co.il/News/News.aspx/216741; Y Altman, 'MK Ben-Ari: to execute 'price tag' in the village from which the committers of the attack came", Ynet (12 March 2011) <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4041194,00.html. 96

Ibid. 97

J Lis, 'Bill granting rabbis immunity for incitement charges shot down' Haaretz (6 June 2011), at: http://www.haaretz.com/print-edition/news/billgranting-rabbis-immunity-for-incitement-charges-shot-down-1.366191 98

C Levinson and J Lis, 'National Union MK threatens revenge after rabbi arrested for incitement' Haaretz (30 June 2011), at: http://www.haaretz.com/print-edition/news/national-union-mk-threatens-revenge-after-rabbi-arrested-for-incitement-1.370379 99

Nadaf Shargai, 'Rabbi Wulfa in a conference against the evacuation of the dispute house: the Israeli government today is the enemy of the nation and country of Israel' Haaretz (19 November 2008), at: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1038562.html 100

Yesh Din, "The impact of the settlements on Palestinian rights in the West 101

Bank", 8 November, 2012, at:
http://www.yesh-din.org/userfiles/file/Position%20Papers/Yesh%20Din%20Position%20to%20UN%20FF%20Mission.pdf

102 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة "بيتسيلم"، على:
http://www.btselem.org/arabic/topic/settler_violence

103 "مكان غير آمن. إخفاق السلطات في حماية حقوق السكان في محيط البؤر الاستيطانية بالقدس الشرقية"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أيلول 2010، ص 5–6.

104 جيفري أرونسون، تقرير بعنوان: المستوطنون والجيش في خندق واحد، منظمة السلام للشرق الأوسط، كانون ثاني شباط 2012.

105 موقع العرب، على الرابط: http://www.alarab.net/Article/9350

106 أبدى وزراء خارجية الرباعية الدولية عن قلقهم البالغ من استمرار عنف وتحريض المستوطنين «الإسرائيليين» ضد المواطنين الفلسطينيين بالضفة الغربية، مطالبين الحكومة «الإسرائيلية» باتخاذ مواقف قضائية حازمة بكل من يدان بجرائم عنف ضد الفلسطينيين. أنظر:
http://paltoday.ps/ar/post/134739/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D9%84%D9%82%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86

107 موقع فلسطين أونلاين، على:
http://felesteen.ps/details/news/94996/%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%BA%D9%8A%D8%B6%D8%A9.html

108 مركز أنباء الأمم المتحدة، على: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=10318#.UpjIUcQW2vQ

109 "When Settlers Attack", op. cit. p. 2.

بشكل عام، فإن الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة قد شهدت تصعيدا كبيرا خلال السنوات الأخيرة من حيث العدد وطبيعة الاعتداء، وبشكل أكثر عنفا، حيث ارتفعت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين بشكل مذهل منذ 2007 بنسبة تزيد عن 315% عن الأعوام السابقة. أنظر: "When Settlers Attack", op. cit. p. i.

110 مصادر متعددة (دراسات إحصائية يومية للانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية):

- تقرير بعنوان: "الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين خلال العام 2009"، نابلس: مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، 2010.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.
- الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات 2011، القدس: مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012.
- الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين خلال عام 2012، القدس: الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، 2013.
- الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين منذ 2013/01/01 وحتى 2013/09/30، القدس: الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، 2013.
- الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، 2014، على: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8933

م: تمّ تضمين الانتهاكات الإسرائيلية التي تمت خلال الحرب على قطاع غزة ابتداءً من تاريخ 2008/12/27-2009/1/18 في إحصائية العام 2009.

111 عنف المستوطنين وتحريض إسرائيل: ثقافة الكراهية، دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، 2012.

112 المستوطنين الإسرائيليين بين الفترة من 2012/11 وحتى 2013/05، القدس: معهد البحوث التطبيقية في القدس (أريج)، 2013.

113 مصادر متعددة (دراسات إحصائية يومية للانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية)، مرجع سابق.

114 اعتداءات المستوطنين اليهود على المقدسات المسيحية والإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس: معهد البحوث التطبيقية في القدس (أريج)، 2012.

115 وكالة قدس برس، 2014/1/6.

116 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 281.

117 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/01/18)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص 13.

118 تقرير إحصائي حول الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بسكان قطاع غزة جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة خلال العام 2009م، غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2010، ص 32.

119 الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين خلال العام 2012، القدس: الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، 2013، ص 67.

120 مصادر متعددة (دراسات إحصائية يومية للانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية)، مرجع سابق.

121 زياد الحسن، قراءة في مسار الأحداث والمآلات، إدارة الإعلام والمعلومات، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2013.

122 مصادر متعددة (دراسات إحصائية يومية للانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية)، مرجع سابق.

123 مصادر متعددة (دراسات إحصائية يومية للانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية)، مرجع سابق.

124 الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين خلال عام 2012، القدس: الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، 2012.

125 المرجع نفسه.

126 الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس خلال عام 2013، القدس: سلوان. مركز معلومات وادي حلوة، 2014.

127 عبد الله ابحيص، البحث عن السراب: الحفريات تحت المسجد الأقصى ومحيطه، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2012، ص 4.

128 محسن صالح، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، ص 40.

129 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، ص 252.

130 المرجع نفسه، 253.

131 تقرير بعنوان: "عين على الأقصى" يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بين 2012/8/1 و2013/8/1، رقم (7)، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2013، ص 8-9.

132 المرجع نفسه، ص 27.

133 المرجع نفسه، ص 8-9.

134 المرجع نفسه.

135 المرجع نفسه، ص 28.

136 المرجع نفسه، ص 29.

137 المادة 52 من ملحق جنيف الأول.

138 قال لسان يهوشوع بن يوسف، الناطق باسم مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وغزة بتاريخ 2000/10/2: "نحن الآن نتصرف بتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، لكن إذا ساءت الأمور، فنحن جاهزون للعمل بمفردنا". راجع: المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، «النظام القضائي الصهيوني: تمييز عنصري ضد الفلسطينيين». راجع موقع المركز الإعلامي الفلسطيني على شبكة الإنترنت: www. palestine-info/info/arabic.

139 راجع مقالة الصحافي الإسرائيلي (عاموس هاريل) في جريدة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 2001/2/28 التي وصف فيها عمل هذه الدوريات بأنه أشبه ما يكون "بالغرب المتوحش». المرجع السابق ذاته.

140 ينطلق موقف الاتحاد الأوروبي من مسألة تصدير بضائع المستوطنات إلى دول الاتحاد من كون المستوطنات في الأراضي المحتلة لا تشكل جزءاً من إسرائيل وفق القانون الدولي، وبالتالي يُعَدّ دخول المنتجات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أسواق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كصادرات نشأت

في إسرائيل، وفق الاتفاق التجاري المعقود بينهما، خرقاً من قبل الطرف الثاني، إنّها لا تنطبق على هذه المبادئ. قد وُقِّع الاتفاق التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، على أن يبدأ سريان هذا الاتفاق في تموز/ يوليو 2000. وبموجب هذا الاتفاق، أُعفيت المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات والواردات بين الطرفين، إلى جانب المزيد من التحرير لحركة المنتجات الزراعية بين كلا الطرفين. ولا تدخل المستوطنات الإسرائيلية وفق هذه الاتفاقية، وهي لا تحظى بذات المزايا، لذلك تفرض عليها الرسوم الجمركية. لمعرفة ماهية الاتفاقية بين الطرفين يمكن زيارة الموقع الآتي بتاريخ 2006/1/16:

.http://www.oppc.pna.net/mag/%20mag2/p8-2.htm

141 تنص المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها."

142 تنص المادة 65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على ما يلي: «للمحكمة أن تفتي في أية مسألة قانونية بناءً على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق لأمم المتحدة».

143 تنص الفقرة الأولى من المادة 146 على ما يلي: «تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية».

صدر هذا التقرير في:
فيينا/ غزة/ بيروت – 24 أيار/ مايو 2014
أعد هذا التقرير:
د. وليد المدلل
أعد باب "عنف المستوطنين ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في ميزان القانون الدولي الإنساني":
د. محمود الحنفي
منسق المشروع:
م. غسان عبيد